

الموافق ١٦ نيسان سنة ١٩٦٨ م. العدد ٢٠٨٩

عمان : الثلاثاء ١٨ محرم سنة ١٣٨٨ ه.

صفحة	الفرييي	
000	قانون الاحداث	قانون رقم (۲٤) لسنة ۱۹۲۸
770	قانون ملكية الطوابق والشقق	قانون رقم (٢٥) لسنه ١٩٦٨
944	قانون الآثار القديمة	قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٨
ONE	قانون مؤسسة الاسكان	قانون رقم (۲۷) لسنة ۱۹۲۸
011	قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية	قانون رقم (۲۸) لسنة ۱۹۶۸
047	قانونالوكلاء والوسطاء التجاريين	قانون رقم (۲۹) لسنة ۱۹۲۸
7.1	قانون تسويق المنتوجات الزراعية والحيوانية	قالون رقم (۳۰) لسنة ۱۹۲۸
7.8	قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية	قانون رقم (۳۱) لسنة ۱۹۲۸
7.7	قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات	قانون رقم (۳۲) لسنة ۱۹۲۸
71.	قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة	قانون رقم (۳۳) لسنة ۱۹۲۸
714	قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية	قانون رقم (۳٤) لسنة ۱۹۳۸
710	قائون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية	قانون رقم (۳۵) لسنة ۱۹۹۸
714	قانون معدل لقانون استقلال القضاء	قانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٨
171	قانون معدل لقانون النقل على الطرق	نانون رقم (۳۷) لسنة ۱۹۳۸
777	قانون معدل لتمانون الاسلحة النارية واللخائر	نائون رقم (۳۸) لسنة ۱۹۳۸
74.	قانون معدل لقانون اصول المحاكهات الجزائية	نانون رقم (۳۹) لسنة ۱۹۲۸
784	ت قانون معدل لقانون التبغ	نانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٨
750	قانون معدل لقانون صندوق قروض البلديات والقرى	نانون رقم (13) لسنة ١٩٦٨
787	قانون معدل لقانون المالكين والمستاجرين	النون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٨
ABF	نظام معدل لنظام الحدمة المدنية	ظام رقم (۱۳ ) لسنة ۱۹۲۸
701	نظام معدل لنظام علاوات ضباط سلاح الجو الملكي الاردني	ظام رقم (۱۶) لسنة ۱۹۲۸
101	نظام معدل لنظام علاوات ضباط سلاح الجو الملكي الاردني نظام معدل لنظام النور الكهربائي لبلدية دير ابي سعيد	ظام رقم (١٥) لسنة ١٩٦٨
لحيش العربي		

Spill Collins

## نورالمبر للفك منك إلملكة للفرونية ولمائمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم ( ۲٤ ) لسنة ١٩٦٨

## قانون الاحــداث

00-M-00

المادة ١ -

يسمى هذا القانون ( قانون الاحداث لسنة ٩٦٨ ) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

المادة ٢ ــ اصطلاحات : ــ

يكون للعبارات والالفاظ التالية ، حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : \_\_

وزير — وزير الشوُّون الاجتماعية والعمل .

وزارة — وزارة الشوُّون الاجتماعية والعمل .

حدث ــ كل شخص اتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكر آكان ام انثى .

ولسد ــ من اتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة .

المراهق — من اتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة . الفتى — من اتم الخامسة ولم يتم الثامنة عشرة .

الوصي - كل شخص ، خلاف الولي ، تعتبره المحكمة متولياً امر العناية بالحدث او الرقابة

رثيس مراقبي السلوك ـــ الشخص المعين رئيسًا لمراقبي السلوك او من يقوم مقامه .

مراقب السلوك – الشخص المعين مراقباً للسلوك .

أمر المراقبة ــ الامر الصادر بمقتضى هذا القانون بوضع الاحداث تحت اشراف احد مرا قبي السلوك بالشروط التي تراها المحكمة ضرورية لتأمين حسن سلوك الحدث .

دار تربية الاحداث - اية موسسة اصلاحية ، حكومية او اهلية يعتمدها الوزير لاعتقال الاحداث وتوقيفهم .

دار تأمين الاحداث – أية موسسة اصلاحية ،حكومية او اهلية يعتمدهــــا الوزير لاصلاح الاحداث وتعليمهم تعليماً علمياً ومهنياً .

دار رعاية الاحداث ــ أية موسسة اصلاحية ، حكوسيــة او أهلية يعتمدهــــا الوزير لايواء الاحداث المشردين ورعايتهم وحمايتهم .

س\_\_\_\_\_نة \_ السنة الشمسية .

المح .... كمة - المحكمة ذات الاختصاص .

#### الفصل الثاني

المادة ٣ ــ عدم تقييد الحدث وعزله : ــ

١ ــ لا يجوز تقييد الحدث بأي قيد إلا في الحالات التي يبدي فيها من التدرد او الشراسة ما
 يستوجب ذلك .

٢ – تتخذ التدابير حيثما أمكن لعزل الاحداث الجانحين عن المتهدين او المحكومين الدين
 تجاوزوا الثامنة عشرة من اعدارهم .

المادة ٤ ــ توقيف الاحداث : ــ

تعتبر دار تربية الأحداث، او أية موسسة أهليه يعتمدها الوزير لحذا الغرض. محلا لتوقيف الاحداث، ويجوز توقيفهم في السجن في المكان المعد للاحداث، اذا ثبت أن الموقوف فاسد الخلق، او متمرد لدرجة لا يوثمن معها احالته الى الدار المذكورة وتنحصر سلطة توقيف الاحداث بالقضاء وحده.

المادة ٥ - قضايا الاحداث مستعجلة : -

تعتبر قضايا الاحداث من القضايا المستعجلة .

المادة ٦ – عدم اعتبار الاسبقية : –

لا تعتبر ادانة الحدث بجرم من الاسبقيات .

الفصل الثالث

المادة ٧ \_ صلاحية المحكمة: \_

١ - تختص محكمة الصلح ، بصفتها محكمة احداث ، بالفصل في جميع الجرائم التي تستوجب عقوبة الحبس او الاشغال الشاقة المو قته لمدة لا تزيد على سبع سنوات .

٧ نـ تختص المحكمة البدائية بصفتها محكمة احداث ، بالفصل في الجرائم الجنائية الاخرى .

Spill Collins

#### المادة ٨ ــ محكمة الاحداث : ــ

تعتبر المحكمة التي تنظر في التهم المسنده الى أي حدث أنها ( محكمة احداث )، ولا تعتبر كذلك اذا كان الحدث متهماً بالاشتراك مع غير حدث ، على أن تراعى بحقهالاصول المتبعة لدى محاكم الاحداث وان تحصل على التقرير المنصوص عليه في المادة (١١) من هذا القانون

#### المادة ٩ ــ مكان انعقاد المحكمة : ــ

تنعقد محكمة الاحداث : \_

أ – في غير المكان الذي تنعقد فيه جلسات المحكمة الاعتيادية .

ب – في أيام او اوقات تختلف عن الايام والاوقات التي تنعقد فيها جلسات المحكمة الاعتيادية.

#### الفصل الرابع

#### المادة ١٠ – سرية المحاكمة : –

خبري محاكمة الحدث بصورة سرية . ولا يسمح لاحد بالدخول الى المحكمةخلاف مراقبي السلوك . ووالدي الحدث او وصيه ، او محاميه . ومسن كان من الاشعخاص الذين لهم علاقة مباشرة بالدعوى .

#### المادة ١١ ــ تقرير مراقب السلوك : ــ

يقتضي على المحكمة ، قبل البت بالدعوى ، ان تحصل من مراقب السلوك على تقرير خطي يحوي جميع المعلومات المتعلقة باحوال ذوي الحدث المادية والاجتماعية ، وباخلاقه، وبدرجة ذكائه وبالبيئة ، ونوع ومكان العمل ، والمدرسة التي نشأ وتربى فيها و بحالته الصحية ، وسوابقه الاجرامية ، وبالتدابير المقترحة لاصلاحه .

## المادة ١٢ ـــ حظر نشر صورة الحدث او الحكم : ـــ

يحظر نشر اسم وصورة الحدث الجانح، ونشر وقائع المحاكمة، او ملخصها في أية وسيلة من وسائل النشر ، كالكتب والصحف والسينما ، ويعاقب كل من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تتجاوز خمسة وعشرين دينار، ويمكن نشر الحكم بدون الاشارة لاسم الحدث او لقبه .

#### المادة ١٣ ــ تبليغ الولي : ـــ

تستدعي المحكمة ولي الحدث ، او وصيه ، او الشخص المسلم اليه ، الى جلسة المحاكمة ، بواسطة مذكرة دعوى وتشعر مراقب السلوك بدلك .

#### المادة ١٤ ـ سن الحدث : \_

١ – يعتبر سجل النفوس بينة على تاريخ الميلاد الى ان يثبت تزويره .

۲ - اذا ادعى متهم ، غير مسجل في سنجلات النفوس ، انه ما زال حدثاً، او انه اصغر مما
 يبدو ، وبحيث يؤثر ذلك على نتيجة الدعوى ، فيجب على المحكمة أن تتأكد من تاريخ
 ميلاده واذا تعدر ذلك تقدر المحكمة سنه ويعتبر تقديرها السن الحقيقية المتهم .

#### المادة ١٥ ــ اجراءات المحاكمة : ــ

- ١ تشرح المحكمة عند البدء في المحاكمة خلاصة التهمة المسندة الى الحسدث بلغة بسيطة ثم
   تسأله اذاكان يعترف بها ام لا .
- ٢ ــ اذا اعترف الحدث بالتهمة يسجل اعترافه ، بكلمات اقرب ما تكون الى الالفاظ التي استعملها في اعترافه ، وتفصل المحكمة بالدعوى ، إلا اذا بدت لها اسباب كافية تقضي بعكس ذلك .
- ٣ ــ اذا لم يعترف الحدث بالتهمة تشرع المحكمة بسماع شهود الاثبات ويجوز لها، او وليه،
   او وصيه ، او محاميه، مناقشة الشهود .
- ٤ اذا تبين المحكمة ، لدى الانتهاء من سماع بينة الاثبات ، وجود قضية ضد المتهم ، تسمع شهادة شهود الدفاع ، ويسمح الحدث أن يتقدم بدفاعه كما يسمح او الدفاع ، ويسمح الحدث أن يتقدم بدفاعه كما يسمح او الدفاع عن نفسه .
- عسر يجوز للحدث او وليه ، او وصيه ، او محاميه ، أن يناقش مراقب السلوك حول تقريره ،
   كما يجوز ذلك للمحكمة ايضاً .

#### المادة ١٦ – اخلاء السبيل : –

- ١ ــ أ ــ يترتب اخلاء سبيل الحدث الموقوف بجريمة جنوحية اذا قدم كفالة تضمن حضوره
   في أي دور من ادوار التحقيق ، او المحاكمة إلا اذا كان ذلك بحل بسير العدالة بب
   بــ يجوز للمحكمة المختصة اخلاء سبيل الحدث الموقوف بجريمة جنائية اذا وجدت في
   الدعوى ظروفاً خاصة .
  - ٢ ــ تنظم سندات الكفالة أمام المرجع الذي اصدر قرار التخلية .

#### المادة ١٧ ـ الاعتراض . . . . الخ : ــ

تخضع الاحكام الصادرة بمقتضى هذا القانونللاعتراض والاستثناف والتمييز وفق احكام قانون أصول المحاكمات الجزائيـــة المعمـــول به، ويجــوز للولي او الوصي أن ينوب في هذه الاجراءات عن الحدث .

#### الفصل الخامس

#### المادة ١٨ ــ عقوبة الفتى :ـــ

- ١ لا يلاحق جز اثياً من لم يكن قد أتم السابعة من عمره حين اقتراف الفعل .
  - ٢ ــ لا يحكم بالاعدام أو الاشغال الشاقة على حدث .
- ٣ ــ أ ــ اذا اقترف الفتى جناية تستلزم عقوبة الاعدام فيحكم عليه بالاعتقال مدة تترواح
   بين ٢-١٢ سنة .



# Spill Colina

#### المادة ٢٠ ــ نقل المحكوم للسجن : ــ

إذا اتم الحدث الثامنة عشرة من عمره ، قبل اتمام المدة المحكوم بها ينقل للسجن لاتمام بقية عقوبته بقرار من المحكمة التي اصدرت الحكم ، ويجوز لتلك المحكمة بناء على طلب خطي من رئيس مراقبي السلوك ، أن تمدد بقاء الحدث في الاصلاحية الى ان يتم التاسعة عشرة من عمره لاتمام تعلم المهنة التي بدأها في الاصلاحية .

#### المادة ٢١ ــ تدابير حماية الولد: ــ

لا عقال على الولد من اجل الافعال التي يقترفها إلا أنه تفرض عليه تدابير الحماية من قبل المحكمة على الوجه التالي : ـــ

أ ــ تسليمه الى احد والديه او الى وليه الشرعي ، او

ب - تسليمه الى احد افراد اسرته ، أو

ج ــ تسليمه الى غير ذويه ، او

د ــ وضعه تحت اشراف مراقب السلوك ، بمقتضى أمر مراقبة ، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد
 على ثلاث سنوات .

#### ادة ٢٧ – تسليم الولد لمن هو أهل لتربيته: –

أ ... اذا لم تتوفر في والدي الولد ، او في وليه الشرعي ، الضمانات الاخلاقية ، او لم يكـــن باستطاعتهم القيام بتربيته ، سلم الى أحد أفراد اسرته .

ب ــ على الشخص الذي يسلم اليه الولد أن يتعهد باتباع ارشادات مراقب السلوك .

ج ــ اذا لم يكن في ذوي الولد من هو أهل التربيته ، يمكن تسليمه الى احد اهـــل البر ، او وضعه في موسسة معترف بها صالحة لهذا الغرض ، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

د ــ على مراقب السلوك ان يراقب تربية الولد مع تقديم الارشادات له وللقائمين على تربيته .

#### المادة ٢٣ ــ معاقبة متسلم الوله : ــ

يعاقب بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير كل شخص سلم اليه ولد ، عملا لاحكام هذا القانون، اذا اقترف الولد جرماً جديداً بسبب اهماله في تربيته او مراقبته .

#### القصل السادس

#### المادة ٢٤ ــ تعيين مدة الحبس بدل الغرامة

اذا متنع المراهق ، او الفي ، عن دفع الغرامة ، يعتقل يوماً واحداً عن كل خمسمائة فلس او كسورها، على ان لاتتجاوز مدة الاعتقال الشهرين ، ويترتب على المحكمة ، عند اصدار قرارها ، ان تعين المسدة التي يعتقل المحكوم خلالها عند تخلفه عن دفع الغرامة ، وذلك بالنسبة المقررة في هذه المادة .

ب - اذا اقترف الفتى جناية تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة الموبدة فيحكم عليه بالاعتقال
 مدة تترواح بين ٥-٠١ سنوات .

ج - اذا اقترف الفتى جناية تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة الموقتة أو الاعتقال فيعتقل مدة تثرواح بين سنتين الى خمس سنوات .

د - اذا اقترف الفتى جنحة تستلزم الحبس يوضع في دار تربية الاحداث مدة لاتتجاوز
 ثلث مدة العقوبة المنصوص عليها في القانون .

ه ــ اذا اقترف الفتى محالفة او جنحة تستلزم عتمو بة الغرامة فتنزل العقوبة الىنصفها .

و - يجوز للمحكمة . اذا وجدت اسباباً مخففة تقديرية . أن تستبدل أية عقوبة منصوص عليها في الفقرتين (د ، ه) باحدى العقوبات المنصوص عليها في البند (د) من المادة (۱۹) من هذا القانون .

#### المادة ١٩ ــ عقوبة المراهق : ــ

أ ــ اذا اقترف المراهق جناية تستلزم عقوبة الاعــدام . فيحكم عليه بالاعتقال مدة تترواح بين ٤-١٠ سنوات .

ج – اذا اقترف المراهق جناية تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة الموقتة والاعتقال فيعتقل من سنة الى ثلاث سنوات. ويجوز للمحكمة أن تستبدل عقوبة الاعتقال الواردة في البند (ج) من هذه المادة بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من البند (د )من هذه المادة.

د - اذا اقترف المراهق جنحة أو مخالفة جاز للمحكمةان تفصل في الدعوى على الوجه الاتي :
 ۱ - بالحكم عليه او على والده او وصيه بدفع غرامة او بدل عطل وضرر او مصاريف المحاكمة .

٢ — بالحكم عليه او على والده أو وصيه بتقديم كفالة مالية على حسن سيرته .

٣ – بالحكم عليه بتقديم تعهد شخصي يضمن حسن سيرته وسلوكه .

٤ - بوضعه تحت اشراف مراقب السلوك بمقتضى أمر مراقبة لمدة لا تقلعن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

و سعه في دار تربية الاحداث مدة لا تزيد على سنتين .

٢ - بارساله الى دار تأهيل الاحداث او أية مؤسسة اخرى مناسبة يعتمدها الوزير لهذه الغاية وذلك لمدة لا تقل عــن السنة ولا تزيد علــى حمس سنوات . ويجوز في الفقرات (١و٢و٣و٤) أن يقترن الحكم المقرر فيها بأي حكم ٢ خر مما هــو مدكور في هذه المادة .

٧ - يحصل بواسطة داثرة الاجراء كل ما يحكم به على الحدث بمقتضى هذا القانون من تضمينات ومصاريف محاكمة ، وكذلك تحصل التضمينات ومصاريف المحاكمة والغرامة التي يحكم بها على الولي او الوصي وبدل الكفالة من الكفيل .

#### المادة ٢٥ ـ خضوع الحدث لاشراف مراقب السلوك

١ – تسلم المحكمة نسخة من أمر المراقبة ، الصادر وفق أحكام البند ( د ) من المادة ( ١٩ ) والبند ( د ) من المادة ( ٢١) من هذا القانون ، الى مراقب السلوك الذي سيتولى الاشراف على الحدث ونسخة أخرى الى الحدث او وصيه ، وتكلف الحدث ضرورة الخضوع لاشراف مراقب السلوك خلال مدة المراقبة .

٢ - تعين المحكمة التي تصدر أمر المراقبة . مراقب السلوك الذي سيشرف على الحدث أثناء فترة المراقبة، وإذا تعذر على المراقب المذكورالقيام بواجباته. لاي سبب او اذا وجد رئيس مراقبي الدلوك ذلك مناسباً . تعين المحكمة مراقب سلوك آخر لتنفيذ أمر المراقبة .

٣ – اذا تقرر وضع أنثى تحت اشراف مراقب السلوك وجب أن يكون مراقب السلوك إمرأة.

#### المادة ٢٦ ــ نقل الحدث من مؤسسة الى اخرى

١ - يجوز للمحكمة التي أصدرت الحكم ، وبناء على طلب من الوزير ، أن تقرر نقل الحدث من مؤسسة اصلاحية الى أية مؤسسة أخرى مماثلة لها تابعة الوزارة او لاحدى المؤسسات الاهلية .

٢ - يجوز لمدير الاصلاحية ، بموافقة رئيس مراقبي السلوك ، أن يدخل أي حدث موضوع في الاصلاحية الى أية مؤسسة عامة او خاصة ليتابع تحصيله العلمي او المهني فيها ، على أن يعود الى الاصلاحية بعد الانتهاء من نشاطه المدرسي أو المهني يومياً .

#### المادة ٢٧ ــ الافراج عن الحدث وإعادته للموسسة

١ - يجوز المحكمة ، بناء على طلب الوزير ، أن تفرج عن اي حدث أرسل الى أية مؤسسة اصلاحية معتمدة لهذا الغرض من قبله اذا وجدت مبررآ لذلك، وبحسب الشروطالتالية :

أ ـــ ان لا تقل المدة التي قضاها الحدث في المؤسسة عن تسعة اشهور، و

ب — ان يكون الحدث قد سلك سلوكاً حسناً خلال إقامته في المؤسسة ، و

ج -- أن لا يؤدي الافراج عن الجاءث الى تعرضه لمؤثر ات اجتماعية سيئة ، و

د - ان لا يكون محكوماً بجريمة عقوبتها الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة أو أكثر ، و

ه - أن يتولى مراقب السلوك في المنطقة التي يسكنها الحدث توجيهه ، والاشراف عليه ، طيلة المدة الباقية من الحكم الصادر بحقه .

٢ - يجوز للمحكمة أن تأمر بأعادة الحدث الى المؤسسة لاكمال مدة الحكم فيها في الحالات التالية : أ - بناء على طلب الوزير ، و

ب اذا خالف أيا من الشروط التي أفرج عنه بموجبها ، أو اذا كان قد تعرض لمؤثرات اجتماعية سيئة بم

٣ - يجوز لمراقب السلوك ، بموافقة الوزير ، أن يحضر امام المحكمة البدائية آى حدث حكم بأرساله
 الى أية مؤسسة معينة من قبل الوزير ، وأوشك أن يبهي المدة المقررة في الحكم ، اذا وجد أن مصلحة الحدث تستوجب ذلك ، لو أفرج عنه للاسباب التالية : \_

أ \_ أعتياد أحد والديه ، أو وصيه ، الاجرام أو السكر أو فساد الحلق ، أو

ب — لأنه لم يتم مدة التدريب في الحرفة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها :

ويجوز للمحكمة البدائية ، بصفتها محكمة احامات ، لدى اقتناعها بصحة ذلك أن تصدر قراراً باعتقال الحدث في المؤسسة الى ان يبلغ التاسعة عشرة من عمره ، أو الى أية مدة أقل من ذلك .

٤ - يجوز لمادير المؤسسة ، بموافقة رئيس مراقبي السلوك ، أن يسمح للاحداث الممتازين في سلوكهم بالتغيب عن المؤسسة لمدة لا تزيد على أسبوع لزيارة أهلهم في الاعياد او في المناسبات الضرورية .

#### المادة ٢٨ ــ ادخال الاشخاص لدور الاحداث

لا يجوز ادخال أي شخص أية دار من دور الاحداث المنصوص عليها في المادة الثانية منهذا القانون إلا بموجب قرار من المحكمة .

#### المادة ٢٩ ــ الالزامات المدنية

يجوز للمحكمة أن تحكم بالالزامات المدنية ( الرد والعطل والضرر والمصادرة والنفقات ) عند البت في الدعوى .

#### المادة ٣٠ ــ تغريم الحدث أو وليه والغاء الامر وتعديله

١ - للمحكمة أن تفرض على الحدث الذي يخالف أي شرط من شروط أمر المراقبة . أو على
 وليه ، او وصيه ، غرامة لا تتجاوز عشرة دنانير مع المراقبة او بدونها ، و

٢ — يجوز للمحكمة التي اصدرت أمر المراقبة ، وبناء على طلب من مراقب السلوك ، أومن الحدث ، او وليه ، أن يلغي الامر المذكور أو ان تعدله ، ، بعد ان تطلع علىتقرير ومطالعة مراقب السلوك في هذا الشأن .

٣ - إذا أدين الحدث بجرم ، أثناء نفاذ أمر المراقبة الصادر في حقه ، الغي أمر المراقبة ،
 إلا اذا أقتصر الحكم الجديد على دفع غرامة أو تعويض أو مصاريف المحكمة ، ففسي
 هذه الحالة بجوز للمحكمة أن تقرر استسرار العمل بأمر المراقبة .

#### الفصل السابع

#### المادة ٣١ ــ التشرد

يعتبر متشرداً كل من إنطبقت عليه احدى الحالات التالية : ـــ

أ ـــ اذا كان تحت عناية والد ، او وصي ، غير لائق العناية به ، بالنظر لاعتياده الاجرام أو
 إدمانه السكر ، او انحلاله الحلقي ، أو



- ب ــ اذاكان بنتاً ، شرعية او غير شرعية ، لوالد سبـــق له أن أديـــن بارتكاب جرم مخل بالاداب مع أية بنت من بناته ، سواءكانت شرعية أو غير شرعية ، أو
- ج اذا قام باعدال تتصل بالدعارة ، أو الفسق ، او افساد الحلق، او القدار او خدمة مــن
   يقومون بهذه الاعدال ، او
  - د 🗕 اذا خالط المشردين او المشتبه بهم ، او الذين اشتهر عنهم سوء السيرة ، او
  - ه إذا كان يستجدي ، و لو تستر على ذلك ، بأية وسيلة من الوسائل ، أو
    - و 🗕 اذا لم يكن له سجلا مستقرأ . أو كان يبيت عادة في الطرقات . او
- ز إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش . او عائل، وتمن . وكان والداه أو احدهما متوفين أو مسجونين ، أو غائبين ، أو
- اذا كان سيء السلوك و خارجاً عن سلطة أبيه. أو وليه . أو وصيه أو أمه . او كان الولي
   متوفي او غائباً . أو عديم الاهلية .

#### المادة ٣٢ ــ أمر رعاية المتشرد

- ١ يجوز لمراقب السلوك أن يقدم الى محكمة الصلح . بصفتها محكمة احداث. أي متشرد
   كما وله ان يستعين بأحد أفراد الضابطة العدليه لتأمين مثوله أمام المحكمة .
- ٢ يجوز للمحكمة اذا اقتنعت . بعد التحقيق . أن الشخص الذي قدم اليها هو دون الثامنة عشرة من عمره . ومتشرد وانه يحتاج الى رعاية . أن : \_\_
- أمر والده او وصيه بالعنايــة به بصورة لائـــقة ، أو ان تغرم الوالد او الوصي
   بالاضافة لما ذكر ، او بدونه ، أو
- ب تحيله الى دار رعاية الاحداث ، أو الى أية موسسة مماثلة يعتمدها الوزير شرط أن توافق تلك الموسسة على ذلك، وتكون مدة الاحالة محدودة بما لايقل عن سنةولا يتجاوز خمس سنوات ، أو
- ج تضعه تحت رعاية شخص مناسب أو اسرة مناسبة ، شرط أن يوافق هذا الشخص او الاسرة ، على ذلك ، وأن يكون لهما حق الاشراف عليه كوالده ، وذلك للمدة التي تقررها المحكمة ، او
- د أن تصدر قراراً بوضعه تحت اشراف أحد مراقبي السلوك بالاضافة الى أي قرار
   من القرارات الثلاثة السالفة الذكر ، أو بدون ذلك، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد
   على ثلاث سنوات
  - ٢ يجوز للمحكمة أصدار القرار وفق هذه المادة في غياب المتشرد .

#### المادة ٣٣ ـــ اشتراك والد المتشرد في إعالته

الحكمة نافذ المفعول ، وتكون مسوولة عن اعالته ، مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٢)
 من هذه الماده بشأن الاشتراك في نفقة الاعالة ، ويبقى المتشرد تحت عناية تلك المؤسسة ولوطلب والده او أي شخص آخر استرداده .

- ٢ يترتب عسلى المحكمة اذا ظهر ان والد ذلك المتشرد، أو الشخص المسؤول عسن اعالته، في وسعه ان يقدم نفقة اعالته، كلياً أو جزئياً، ان تصدر قراراً تكلف فيسه ذلك الوالد، أو الشخص المسؤول، بالاشتراك في نفقة اعالة المتشسرد المعنى بالقرار أثناء المدة المشار اليها فيما سبق، بالمبلغ الذي ترى أنه قادر، ضمن الحد المعقول على دفعه، وللمحكمة ان تغير ما تصدره من القرارات في هذا الشأن بطلب من المؤسسة التي عهد اليها بالعناية بالمتشرد، وذلك حسب رأي المحكمة ويدفع المبلغ الذي تقرره المحكمة، الى المؤسسة وينفق في سبيل اعالة المتشرد المذكور.
- ٣ \_ أ \_ كل مبلغ مستحق الدنع ، فرض بمقتضى هذه المسادة ، يحصـــل و نقأ لاحكام قانون الاجراء .
- ب \_ يترتب على الوالد ، أو الشخص ، الذي قررت المحكمة اشراكه في نفقات اعالة المتشرد ، أن يبلغ المحكمة التي اصدرت القرار عن كل تغيير يحدث في مسكان اقامته ، وفي حالة تخلفه عن ذلك يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

#### المادة ٣٤ ــ تمديد اقامة المتشرد في المؤسسة

- ١ بجوز للمحكمة التي اصدرت القرار . بناء على طلب الوزير ، ان تفرج عن أي متشر د عهد به الى أية مؤمسة ، وذلك بالشروط التي تراهـا مناسبة . اذا رأت ان مصلحة المتشرد تقتضي ذلك .
- ٢ ـ يجوز لمراقب السلوك ، بموافقة الوزير ، أن يخضر امام المحكمة البدائية أي متشرد يوشك ان ينهي المدة التي صدر الأمر بأن يقضيها في أية مؤسسة عملا بالمادة (٣٢) من هذا القانون اذا وجد بأنه سيناله ضرر فيما لو أفرج عنه حين انتهاء مدة بقائه في المؤسسة ، وذلك : \_\_
  - أ \_ لاعتياد أحد والديه ، أو وصيه ، الاجرام او السكر أو فساد الخلق ، أو
    - ب ــ لعدم وجود من يعني به عناية كافية أو عجزه عن العناية بنفسه ، أو
- ج ــ لانه لم يتم مدة التدريب في الحراة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها في تلك الموسسة . ويجوز للمحكمة ، بصفتها محكمة أحداث ، اذا اقتنعت بمــا سبق ، أن تصدر قراراً بتمديد المدة ، وذلك الى ان يبلغ ذلك المتشرد التاسعة عشرة من عمره أو لمدة أقل من ذلك .

#### المادة ٣٥ ــ عقوبة من يساعد الحدث أو المتشرد على الفرار

- أ \_ كل من ساعد أو أغرى ، مباشرة أو غير مباشرة ، حدث أو متشرد على الفرار مــن المؤسسة الذي عهد اليها أمر العناية به وهو عالم بذلك ، أو
- ب \_ آوى ، أو أخضى ، من فر على الوجــه المذكور ، أو منعــه من الرجوع الى الموسسة الموكول اليها أمر العناية به ، أو ساعده على ما ذكر و هو عالم بذلك . يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين .

Sparice Side

# نحق السيق للفعل ملك المعلكة المعاود براهاتم.

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الأتي ونأمر بأصداره وأضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم ( ۲۵ ) لسنة ۱۹۲۸

## قانون ملكية الطوابق والشقق

#### -

المادة ١ -- يسمى هذا القانون ( قانون ملكية الطوابق والشقق لسنة ١٩٦٨ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هـــــذا القانون المعاني الخصصة لها ادنــــاه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

( الشخص ) كل شخص حقيقي او معنوي ، يحق لـــه امتلاك الاموال غير المنقولة بمقتضى القوانين المرعية .

( الشقـــة ) وحدة سكنية مستقلة من طابق .

( الطابـــق ) وحدة سكنية أو اكثر في مستوى افقي واحد .

( البنايـــة ) طابق او اكثر مقام على العقار المعده له .

( القسم المشترك ) ارض العقار ، واجزاء البناء المعدة للاستعبال المشترك او اي جزء آخر يسجل بهذا الوصف ، او تقتضي طبيعة البناء ان يكون مشتركسا فيه وتشمل بوجه خاص ما يلي : -

أ ـــ الاساسات والجدران الرئيسية .

ب ــ الجدران الفاصلة المشتركة ، والجدران المعدة للمداخن ولحمل السقف .

ج \_ مجاري النهوية لبيوت الحلاء .

د -- ركائز السقوف ، والقناطر والمداخـــل والسلالم واتفاصها والممرات
 والدهاليز والمصاعد وغرف البوابين .

هـ اجهزة التدفئة والتبريد وسائر انــواع الانابيب والقساطـــل والمزاريب
 والمجاري والتركيبات والتمديدات المشتركة ، كتجهيزات الانارة والمياه
 وملحقاتها الا ما كان مها داخل الطابق او الشقة .

ادة ٣٦ \_ الانظم\_\_\_ة

يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٣٧ \_\_ الغــــاء

تلغى القوانين التاليــــــة : ـــــــ

١ – قانون اصلاح الاحداث رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤ .

٢ – المادة(٨٩) من قانون العقوبات.

٣ – أي قانون آخر بقدر ما تتعارض أحكامه مع هذا القانون .

المادة ٣٨ ـــ رئيس الوزراء والوزراء . مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

المتين بطسلال

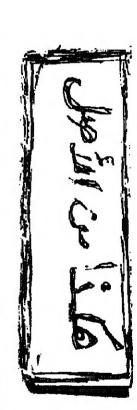
1971/4/40

رثيس الــــــوزراء ووزيـــر الخارجيــــة بهجت التلهوني	نــــــائب رثيس الـــــوزراء احمد طوقان	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ة دلية سمعان داود		ــير ووزير المواصــ	وزير دولـــة لشؤون الرئــ ووزيـــــر الانشاء والتعمـ حازم نسيبه
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــر الشــــــؤون الاجتماعيـــــة والعمـــل صالح برقان
وزيـــر الثقافة والاعــــلام والسياحــــة والآثـــــــار صلاح ابو زيه	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــة والتعلـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــــــــــر دواــــة الشــــؤون الحارجيـــــــة عبه المنعم الرفاعي
وزير الاوقاف والشؤون والمقسدسات الاسلامية عبد الحميد السائح	خلية للشؤون البلدية والقروية دولسة الشـــؤون الرئـــاسة احمد فموزي	الاستنساء ووزيسر	الدفـــاع الزر

Spill Collins

- ٢ يعطى هذا القسم المشترك رقما خاصا هو دوما الرقسم (١) ويقيد على صحيفة العقار لدى دائرة التسجيل ، ويعطى كل طابق او شقة مستقلة رقما متسلسلا اعتباراً من الرقم (٢) وتتبع هذه الارقام في جميع الحالات رقم العقار الاساسي فيعرف كل طابق او شقة بهذا الرقم مضافا اليه رقسم الطابق او الشقة الحاص وتنظم دائرة التسجيل صحيفة اضافية لكل طابق او شقة تقيد عليها الحقوق العينية الحاصة بها .
  - ٣ يعتبر كل طابق او شقة مؤلفة من ( ٢٤٠٠ ) سهم .
- ٤ على طالب او طالبي القيد ، اذا تجاوز عدد الطوابق او الشقق الاربعة ان يبرزوا لدائرة التسجيل نظاما لادارة البناء موافقا لاحكام هذا القانون ومصدقا من الكاتب العدل مع خرائط البناء لكل طابق او شقة على حده لحفظها في ملف العقدار وتربط ندخ منها مطابقة لملاصل بكل سند ملكية يتعلق بالعقار ، واذا لم يتجاوز عدد الطوابق او الشقق الاربعة فدان وضع ذلك النظام والحرائط لا يكون الزاميا .
- بجوز اضافة طابق او شتمة على الاقل للقسم المشترك المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة وذلك عند قيده في سجلات دائرة التسجيل او بقرار لاحق تتخذه الجمعية المنصوص عليها في المادة (١٢) من هذا القانون وبالاغلبية المذكورة في نظام ادارة البناء ،
- المادة ٤ ١ لا يقبل القسم المشترك المشار اليه في المادة الثالثة القسمة الرضائية او الجبرية ولا التصرف به او ببعضه مستقلا عـن الطوابق والشقق اذ ان حق كل مالك فيه يتبع حكما ملكية الشقق او الطوابق ولا ينفصل عنها في جميع الحالات ، غير انــه يحق للجمعية ان تقرر افراز قسها من العقار غير المبنى والتصرف به مستقلا وفقا لاحكام نظام ادارة البناء .
- ٢ لا يقيد اى حق ارتفاق على التمسم المشترك الا بقرار تصدره الجمعية بأغلبية ثلاثــة ارباع الاصوات على الاقل .
- ٣ تعتبر الجدران الفاصلة بين شقتين مشتركسة بين مالكي هاتين الشقتين اذا لم تكن في عداد
   جدران القسم المشترك .
- المادة ه \_ يحق لكل شخص ان يتملك طابقا او شقة و احدة في البناء المقيد على الوجه المبين في المادة الثالثة او أكثر من طابق او شقة منه .
- المادة ٦ يحق لكل مالك ضمن شروط النظام المقدم لدائرة التسجيل ان يستعمل القسم المشترك فيما اعد لسه على ان لا يحول دون استعمال باقي المالكين ولا يجوز لاى مالك ان يقوم بأى عمل من شأنه ان يهدد سلامة البناء او ان يغير في شكله او مظهره الخارجي او اضافة ايسة ابنية عليه ، ولا يجوز احداث اى تعديل في القسم المشترك حتى عند تجديد البناء او في كل ما هو ضروري لتكوين وتناسق البناء وان كان مسن الاجزاء غير المشتركة كأبواب المداخل والشبابيك والبلكونات وسواها الا بقر ارتصدره الجمعية بأغلبية ثلاثة ارباع الاصوات على الاقل

- المادة ٧ على كل مالك ان يشترك في تكاليف حفظ القسم المشترك وصيانته وادارته ويكون نصيبه من هذه المتكاليف بنسبة قيمة ما يملك في العقاركما هو مبين في نظام ادارة البناء ، وكل مالك يسبب زيادة في النفقات المشتركة يكون مسؤولا عنها .
- المادة ٨ لكل شريك في طابق او شِقة حق الافضلية لشراء الحصة الشائعة التي يراد بيعها بالتراضي مسن شخص غير شريك ولا ينشأ ذلك الحق اذا كان البيع بين الزوجين او الاصول او الفروع او الاخوة او الاخوات وفروعهم .
- المادة ٩ ١ يستمط حق الافضلية اذا ابلغ البائع اسم المشتري وعنوانه وشروط البيع بواسطة الكاتبالعدل الله الشركاء في الشقة او الطابق او البناية ولم يقبلوا بهذه الشروط خسلال خمسة ايام من تاريخ التبليغ .
- ٢ اذا قبل الشركاء الشروط المعروضة يجب عليهم ابلاغ ذلك الى البائع بواسطة الكاتب العـدل
   وتنفيذ الشروطفي دوائر التسجيل خلال يومين اعتبارا من تاريخ تبليغ قبول العرض الى البائع.
- ٣ حق الافضلية لا يتجزأ ، فلا يجوز استعباله او اسقاطه الا بكامله فاذا تعدد اصحاب حق الافضلية استعمل كل واحد منه ينسبة الاسهم التي يملكها ، واذا اسقط احدهم او بعضهم حقه انتتل الحق الى الباقين بالتساوي بالاضافة الى سهام كل منهم ، اما اذا تعدد المشترون فلاصحاب حق الافضلية ان يمارسوا هذا الحق تجاه بعضهم او جميعهم على الوجه المتقدم .
- المادة ١٠ ــ اذا ثبت ان الشراء تم بشروط افضل منالشروط المبينة في الاشعار المرسل الىاصحاب حقالافضلية يكون البائع مسؤولا تجاه هؤلاء بعطل وضرر يوازي على الاقل ربع قيمة المبيع وذلك دون حاجة الى انذار ه
- المادة ١١ -- لا تطبق على العقارات المسجلة بمقتضى هذا القانون الاحكام المتعلقة بالشفعة وبحق الرجحان او باي حق اخر مماثل.
- المادة ١٧ ــ اذا تجاوز عدد الطوابق او الشقق الاربعة في الابنية المقيده وفقالا حكام هذا القانون فان اصحابها يشكلون حكما حكما جمعية فيما بينهم لادارة العقار المشترك ويكون لهذه الجمعية الشخصية المعتوية ويمثلها امام الفضاء او ابام اية جهة اخرى المدير الذي يعين وفق احكام نظام ادارة البناء.
- اذا اضاف المالكون الى القسم المشترك طابقا او شقة او اكثر وفقا لاحكام الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من هذا القانون، فانه يحقلدير الجمعية تأجير ذلك العقار او الشقة وقبض بدل الايجار وصرفه في سبيل ادارة العقار المشترك لحساب جميع المالكين .
  - المادة ١٣ ــ تخضع الجمعية للنظام المشار اليه في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من هذا القانون .
- المادة ١٤ ــ يوضع ذلك النظام لتامين حسن الانتفاع بالعقار المشترك وحسن ادارته وكيفية اداء الحساب سنويا الى الاعضاء ب



والسياحسة والاثسسار

المادة ١٥ ــ يتضمن ذلك النظام الامور التالية دون حصر او مُحديد : ــ

القسم المشترك من العقار وكل طابق او شقة بالتفصيل

٢ – قيمة كل طابق او شقة بالنسبة لقيمة مجموع الطوابق اوالشقق .

٣ — التعديلات الداخلية التي يجوز لكل مالك ان يجربها في الطابق او الشقة العائدةله وبيان شروط اجراء هذه التعديلات .

٤ – الاعمال والتركيبات التي لا يجوز لكل مالك او ان يقوم بها .

مروط استعمال النمس المشترك من العقار او البعض منه .

٦ – شروط ضان العقار ضد الحريق وغيره من الاخطار وتحديد الاعبـــاء المشتركة والالتزامات المتبادلة وتوزيعها بين المالكين بنسبة حصصهم .

٧ - شروط ادارة العقار من قبل جمعية ادارة المالكين وبيان كيفيــة تعيين المدير وعزله وبيان واجباته وحقوقه وبيان حق الجمعية باجراء بعض الاعمال والاضافة للقسم المشترك التي تزيد في قيمة العقار كله او بعضه على نفقة جميع الشركاء على اساس ما تضعه الجمعية من شروط على الشركاء او على بعضهم لمصلحة البعض الآخر .

٨ – بيان واجبات وحقوق كل مالك لحضور جلسات الجمعية العادية وغير العاديه وطريقة دعوتها اليها وشروط تمثيل البعض الاخر وبيان النصاب الواجب حصوله لانعقاد الجلسات بصورة اصحاب كل طابق او شتمه بصاحب النصيب الاكبر فيها وعنـــد تساوي الانصبة بأكبرهم سناً وعلى ان يكون لكل صاحب طابق او شقة عدد من الاصوات يوازي قيمـــة ما يملك كما هو مبين في نظام ادارة البناء المبرز الى دائرة التسجيل .

٩ – بيان كيفية مسك حسابات الادارة وتقديمها الى اعضاء الجمعية وتدقيقها وتسديدها سنوياً .

١٠ ـ بيان طريقة فصل الخلافات الممكن حصولها بين اصحاب الطوابق او الشقق او بينهم وبين

١١ – بيان شروط تمثيل الجمعية امام المحاكم والدوائر وتجاه الغير .

١٢ – الاصول الواجب اتباعها لتعديل نظام ادارة البناء على ان تبرز التعديلات مصدقة من الكاتب العدل الى دائرة التسجيل لضمها لملف العقار تحت طائلة بطلانها حتى بين اصحاب العلاقة .

المادة ١٦ ــ اذا لم يدفع المالك حصته من النفةات المشركةاو لم يف بالنزاماته وتعهداته تجاه جمعية المالكين رغم الانذار الموجه اليه بواسطة الكاتب العدل يعتبر الانذار المذكور بمثابة سند خطي يحق لمدير الجمعية بعد مرور (١٥) يوما عــلى تاريخ تبليغ الاندار ان يراجع دائرة الاجــراء ويطلب تحصيل تلك النفقات من ذلك المالك وفقاً لاحكام قانون الاجراء :

المادة آ١٧ ــ اذا هلك البناء بحريق او بسبب اخر على اصحابه ان يلتزموا مـــن حيث اعادة تشييده بمـــا تقرره الجمعية باغلبية ثلاثة ارباع الاصوات على الاقل فاذا قررت الجمعية تجديد البنساء خصص ما قلم يستحق مـــن تعويض بسبب هلاك البناء لاعمال التجديد واذا رفض احـــد المالكين الاذعان لقرار الجمعية فانه يكون ملزما ببيغ حقوقه لباقي المالكين أو بعضهم بالثمن الذي تقرره المحكمة المحتصة بناء على طلب يقدمه مدير الجمعية ينظر فيه بصفة الاستعجال .

المادة ١٨ – كل قرض تمنحه جمعية المالكين او بعض اصحاب الطوابق او الشقق الى البعض الآخر لتمكينه من القيام بالتزاماته يكون مضمونا بامتياز على ما يملكه في العقار وعلى حقه في القسم المشترك منالعقار ويسجل هذا الامتياز في سجل دائرة التسجيل وتحسب مرتبته من يوم تسجيله .

المادة ١٩ ــ يستوفي رسم قدره واحد بالالفمن قيمة العقار اذا اراداصحاب البناء المسجل لدى دائر ةالتسجيل قيده وفقا لأحكام هذا القانون ولا يستوفي الارسم الانشاءات الجديدة اذا طلب اصحاب البناءقيد الانشاءات او الطوابق او الشقق في آن واحد .

المادة ٢٠ ــ تلغى احكام اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢١ ــ رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1974/4/40 احتين طلال

رئيس الــوزراء الاشفال العامييية هاشم الجيوسي بهجت التلهوني احمد طوقان بشاره غصيب

وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير دولسة لشؤون الرثاسسة ووزيـــر المواصــــلات ووزير الانشــاء والتعميـــر سمعان داود عاكف الفايز حازم نسيبه

وزيـــــر الشــؤون الاجماعيــــة والعمـــل المداخلي ....ة صبحي امين عمرو حسن الكايد صالح برقان امين يونس الحسيني وزير الثقافـــة والاعلام الاقتصاد الــــــوطني

عبد المنعم الرفاعي صلاح ابو زید حاتم الزعبي محمد اديب العامري وزير الاوقاف والشؤون وزير داخلية لاشؤون البلديسة والقروية الزراهـــــة ووزيـــر دولـة لشؤون الرئــاسة والمقسلسات الاسلامية

عبد الحميد السائح احمد فوزي حابس المجالي سامي ايوب

## نحدالمسيد للفتك منك الملكة للفرونية المائمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :--

قانون رقم (۲۲) لسنة ۱۹۲۸

## قانون الاثار القديمة

00-100

الفصل الاول مواد عامـــة

المادة ٢ ــ يكون للعبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : ـــ القرينة على خلاف ذلك : ـــ

تعنى عبارة ( الاثر القديم ) : –

أ \_ أي أثر تاريخي ثابت او منقول انشأه انسان او كونه او نقشه او بناه او اكتشفه او انتجه أو عدله قبل سنة ( ١٧٠٠ ) ميلادية بما في ذلك أي جزء اضيف الى ذلك الاثر او أعيد بناوه بعد ذلك التاريخ .

ب ــ البقايا البشرية وبقايا الحيوانات التي يرجع تاريخها الى ما قبل سنة ( ٢٠٠ ) ميلادية . أو جـــ أي أثر ثابت او منقول يرجع تاريخه الى ما بعد سنة ( ١٧٠٠ ) ميلادية يعلن الوزيربأمر يصدره انه اثر قديم .

تعيي لفظ .....ة التاجــــــر – الشخص الذي يتعاطى شراء الاثار القديمة وبيعها . تعنى عبارة الاتجار بالآثار القديمة – شراؤها وبيعها .

تعني لفظ ....ة الوزير الذي ترتبط به دائرة الاثار (رئيس مجلس سلطة السياحة / الاثار)

وتعبي عبارة الموقــــــع التاريخي – أية منطقة يرىالوزيرضدن الحد المعقول انها تحتوي على أثار قديمة او انها ذات صلة بحوادث تاريخية هامـــة سواء ذكرت بالجدول وفاقاً للمادة (١١) أم لم تذكر .

ويقصد بعبارة المجلس الاستشاري ــ المجلس المؤلف بمقتضى الفصل الثاني من هذا القانون .

#### اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ (قانون الاثــــار القديمــــة) المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٩٣٦ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٦ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكيـــة السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٥ المشار اليه .

رئيس الوزراء بهجت التلهوني



المادة ٣ — مهمة دائرة الاثار رسم السياسة الاثرية للدولة والعدل على التنقيب عن الاثاروصيانة القائم منها وتجميل ما حولها ونشر الثقافـــة الاثرية وتأسيس المتاحف الاثرية والتاريخيــــة والفنيةوالشعبية والمساعدة على تنظيم المتاحف الاخرى التابعة لكافة النشاطات الحكومية في المدلكة والتعاون مع الموسسات الاثرية الاجنبية .

## المجلس الاستشاري

مدير السياحة ــ عضواً .

اضافية عند اللزوم ويكون نصاب الجلسة قانونيأ بحضور خمسة اعضاء وتصدر القرارات باكثرية اصوات الحاضرين .

د – الاقتراحات المقدمة لبيح الاثار القديمة التي تملكها الحكومـــة او اعارتهاموُقتاً للمتاحف والمومسات الاثرية الآجنبية .

و – أية امور اخرى تهدف الى ترقية وتوسيع شؤون المتاحف واتخاذ التدابير الممكنة من اجل

#### . القصل الثالث

ملكية الاثار القديمة وادارتها

المادة ٧ ــ أ ــ تعتبر الاثار ملكاً للدولة وفقاً لاحكام مواد الفصلين الرابع والحامس من هذا القانون .

ب ب ان ملكية الارض لا تكسب صاحبها حق التصرف في الاثار الموجو دة علىسطحها أوفي المناه ولا تخوله حتى التنقيب عن الاثار الا اذا حصل على تصريح بذلك .

الفصل الثاني

المادة ٤ ــ يتألف المجلس الاستشاري من : ــ

الوزير ـــرئيـــآ .

المدير نائباً لارئيس .

رئيس قدم الاثار والتاريخ في الجامعة الاردنية ــ عضوآ .

عَصْوَ مِنْ أَحَدَى المُدَارِسُ الْأَثْرِيَّةِ الْأَجْنِبَيَّةِ يَعِينَ لَمُدَّةُ سَنَتِينَ .

عضوان آخران يعينهما رئيس الوزراء بتنسيب من الوزير .

مساعد المدير ــ اميناً للسر .

المادة ه ــ يعقد المجلس جلسات عادية مرة واحدة في الشهر بدعوة مـــن الرئيس ويجـــوز عقد جلسات

المادة ٦ – يستشير المدير المجلس في أي أمر له قيمة او علاقة اثرية لا سيما في الامور التالية : –

أ \_ طلبات رخص التنقيب .

ب -- مشروع الميزانية السنوية لدائرة الاثار

ج – المشاريع المقدمة لصيانة المواقع الاثرية

ه - تأسيس متاحف محلية جديدة .

المادة ٩ ــ أ ــ ينشر المدير في الجريدة الرسمية جدولا بموافقة الوزير باسماء المباني والمواقــع الاثرية

ويجوز له بين حين وآخر ان يضيف الى هذا الجدول مباني ومواقع اثرية اخرى او ان يعدله على ان تعرض الجداول في مركز المحافظة او اللواء او القضاء او الناحية اوالقرية التي يقع فيها الموقع الاثري .

المقصود في هذا القانون نهائياً .

المادة ٨ ـــ أ ـــ تناط ادارة الاثار والاشراف عليها بالمدير او من ينوب عنه في حالة غيابه .

ب ـــ للمدير بموافقة الوزير ان يعين حدود المواقع الاثرية .

المادة ١٠ ــ لا يجوز لاي شخص حقيقي او معنوي بدون تصريح من الوزير أن : ـــ

أ ــ يحفر في أي موقع أثري ادرج في الجدول المنشور على الوجه المشار اليه في الفقرة ( ١ ) من المادة السابقه أو ورد ذكره في أية اضافة او تعديل لذلك الجدول . او

ج ــ يعتبر قرار الوزير فيما اذا كان الشـــيء او الموقع او البناء اثرياً او غير اثـــري بالمعنى

ب ــ يجوز للمدير ان يصدر نشرات مطبوعة بين حين وآخر تتعلق بالشؤون التاريخيــــة

ج ــ يجوز للمدير بموافقة الوزير اجراء الحفريات الاثرية في أي مكان داخل المملكة الاردنية

الفصل الرابع

الاشياء والمباني والمواقع الالرية

ب ــ يجري عمليات-حفر او ينشيء بناء او يغرساشجاراً او يفتحمقالع او يقوم بعمليات ري أو احراق كلس او نحوها من الاعدال في الابنية والمواقع الاثرية او بجوارها او يضع فيها اتربة او قاذورات او يجعل منها مقبرة ، او

ج ــ يخرب أي أثر او يهدم أي قسم او ينقله ، او

د ــ يدخل تغيير آ على أي أثر او يضيف اليه او يرم... ، او

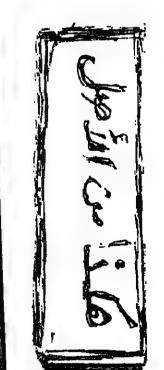
ه ــ يقيم أبنية او جدراناً تتجاوز على اثر او تلاصقه .

ويشترط في ذلك ان لا تسري احكام الفقرتين ( د، ه ) على المباني الاثرية المخصصة لمقاصد دينية او التي تملكها هيئة دينية .

المادة ١١ ـــ اذا وجد بناء او موقع اثري سواء أكان مسجلا في دائرة الاراضي قربها كملك خاص او لم يكن، يجوز للمدير بموافقة الوزير : ـــ

أ \_ أن يتفق مع صاحب ذلك البناء او الموقع على حفظه وتفقده وصيانته ويجوز ان يخصص له مبلغاً للقيام بأية عمليات ترميم وصيانة يراها ضرورية .

وفي هذه الحالة يجب ان تتم الانشاءات وفاقاً لايــــةشروط يضعها المدير بموافقة



ب ــ ان یشتری الموقع او یستأجره ، او

ج ـ ان يستملك الموقع وفاقاً لاحكام قانون استملاك الاراضي عند تعذر البيع او الايجار ، بعد دفع تعویض عادل ، او

د 🗕 ان يهدم او ينقل اي بناء اثري بكامله او جزء منه .

المادة ١٢ – للوزير بتنسيب من المدير ان يصرح لاية جمعية او موسّسة او أي شخص بالاحتفاظ بأى بناء او موقع اثري وصيانته بالشروط التي يراها مناسبة .

المادة ١٣ – على كل شخص يحوز آثاراً قديمة أو يشغل بناء أو موقعاً أثرياً أن يسمح للمدير أو لأي موظف آخر يفوضه المدير في جميع الاوقات المناسبة . بمعاينة تلك الآثار ودرسها وان يقدم له جميسع التسهيلات الممكنة لأخذ رسوم عنها أو صور ش...ية ونماذج بواسطة قوالب أو بأية وسيلــــة أخرى والقيام بأي عمل آخر يراه المدير ضروريــــأ لصيانة الأثر أو حفظــــه أو جمع المعلومات عنه . ولا يَجُوزُ ادخال أي تغيير على ذلك الأثر أو البناء أو الموقع بدون موافقة الوزير الخطية .

المادة ١٤ ــ مع عدم الاخلال بأحكام قانون تسجيل الاموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها رقم (٦) لَسْنَة ١٩٦٤ يَتُم تُسجيل جميع المواقع الاثرية باسم الحزينة لمصلحة الآثار .

#### الفصل الخامس اكتشاف الاثار وتملكها

المادة ١٥ –كل من اكتشف أثراً قديماً من أي نوع كان ولم يكـــن حائزاً على رخصـــة التنقيب بمقتضى أحكام المادة ( ٢٠) من هـــذا القانون وكل من علم باكتشاف مثل ذلك الأثر ، عليه ان يبلغ أقرب سلطة حكومية عنه خلال ثلاثة أيام ، وعلى هذه السلطة أن تضع يدها على هذه الآثار وتبلغ المدير حالا .

المادة ١٦ ــ أ ــ باستتناء ما ورد في الفقرة (٣) من هذه المادة يكونحتى الوزير في استملاك أي اثر قديم وقوفاً على دفع مكافأة لا تقل عن قيمة جوهر الأثر الى الشخص الذي عثر عليه .

ب ـ تحدد هذه القيمة بالاتفاق بين الوزيـــر والشخص الذي عثر على الأثر وعند الاختلاف تحدد القيمة من محكم يعينه مجلس الوزراء ويكون قراره نهائيًا .

ج ـــ لا يكون الوزير مكلفاً بدفع قيمة الأثر القديم الى الشخص الذي عثر عليه : ــ ١ ــ اذا اكتشف الأثر خلافاً لأي حكم من أحكام هذا القانون ، أو

٢ ــ اذا ارتأى المدير ضرورة الاحتفاظ بالأثر في المكان الذي وجد فيه واعلن أنـــه منطقة أثرية ، أو

٣ ــ اذا تم امتلاك الأثر نتيجة قسمة اجريت وفاقاً للفقرة الثالثة من المادة (٢٥) من هذا القانون .

المادة ١٧ ــ أ ــ للوزير أن ينسب بيع الآثار القديمة التي تملكها الحكومة بموافقة مجلس الوزراء اذا رأى أنها فائنمة عن حاجة متحف الآثار الاردني .

ب ــ للوزير ان يعير اية أثار قديمة تملكهـــا الحكومة الى أية جمعـــية علميةأو متحف أو ان يستبدلها بما لدى كل منهما من آثار ، وله ان يسمح بتصديرها من أجل تلك الغاية .

ج ــ يجب أن يتضدن أتفاق الاعارة للجدمية العلمية أو المتحف الذي أعيرت اليه شروطاً وافية تضمن وقاية الآثار والتأمين عليها واستردادها مع دفع النفقاتالضرورية لذلك .

المادة ١٨ ـــ للمدير بموافقة الوزير أن يمنح أي شخص مكافأة مالية لقاء إخبار دائرة الآثار بأن شخصاً ممن نصت عليهم المادة (٢٤) من هذا القانون اكتشف آثاراً منقولة وكتم أمرها .

#### القصل السادس الحفريات الأثرية

المادة ١٩ ـــ لا يجوز لأي شخص باسثتناء المذكور في المادة (٨) أن ينظف أرضاً أو يقوم بحفر او تنقبب بغية اكتشاف آثار قديمة ما لم يكن قد حصل على تصريح خطي بذلك من الوزير .

المادة ٢٠ ــ يمنح الوزير تصريحاً بالتنقيب بتنسيب من المجلس الاستشاري للاشخاص الذين في مقدورهم أن ينفقوا على الحفريات المنوي اجراوُها مبلغاً من المال يضمن الحصول على نتيجة مرضيـــة من الوجهة الأثرية على ان تقدم لهـــم الجدميات والمؤسسات المعترف بهاضماناً كافياً على كفاءتهم العلمية ويشترط ان يكون مدير الحفريات مختصاً وله خبرة بالحفريات.

#### المادة ٢١ ــ على طالب التصريح أن: –

أ \_ يقدم كفالة مالية بمبلغ يتراوح بين ( ١٠٠٠ و ٥٠٠٠ )ديناركتأمين لاصدار نشرات علمية وافية عن نتائج الحفريات ومكتشفاتها .

ب ــ يضمن وجوب صرف المبالغ التالية كأجور للعمال الاردنيين في المواقع المنوى الحفر

١ ــ خمسماية دينار لمرقع ما قبل التاريخ .

٧ \_ خمسة آلاف دينار لموقع مدينة ينحصر تاريخها بين(٢٢٠٠ق م-٣٣٠قم).

٣ ـــ الفا دينار لموقع يوناني روماني تاريخه من ( ٣٣٠ ق م – ٣٥٠ ق م ) .

٤ ـــ الفا دينار لموقع بيزنطي تاريخه من (٢٠٠م – ٢٤٠ م) .

ه ــ خمسماية دينار لمرقع اسلامي تاريخه من ( ٦٤٠ م – ١١٠٠ م ) .

٣ ــ الف دينار لموقع تاريخه من (١٢٠٠ م – ١٧٠٠ م) .

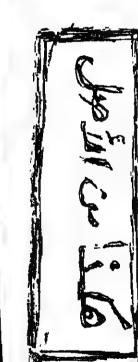
المادة ٢٧ ــ يترتب على من يقدم طلباً للمحصول على التصريح ان يبين : ـــ

أ \_ موَّ هلاته العلمية وخبراته السابقة .

ب ــ المكان الذي ينوي التنقيب فيه مع مخطط لذلك المكان .

ج ـــ الزمن الذي يقدره لاتمام عمليات الحفر .

د ــ المبلغ الذي يستطيع انفاقه على الحفر .



المادة ٢٣ ــ يجب ان يعمل مع بعثة الحفرية مساح ورسام .

المادة ٢٤ ــ أ ــ لا يجوز لحامل تصريح الحفر أن يطمر ما يكون قد حفره هو أو ما حفره سلفه في أي موقع أثري إلا بموافقة المدير الخطية .

ب على حامل التصريح أن يزود المدير بمجموعة من الصور الملونة (Slides) والصور
 العادية أسود وابيض لما يكتشفه من آثار .

المادة ٢٥ ــ كل رخصة تمنح بمتمتضى هذا الفصل تكون خاضعة للشروط التالية بالاضافة الى أية شروط أخرى يضعها المدير : ـــ

- أ ــ اذا كانت الارض التي صدرت الرخصة التنقيب فيها ملكاً خاصاً فيجب على المرخص
   له أن يتفق مع صاحب الارض على : \_\_
  - ۱ استئجارها اذا كانت مدة الحفر لموس بن .
  - ٢ شرائها باسم الخزينة / الآثار اذا زادت مدة التنقيب عن ذلك .
- ٣ اذا لم يتم الاتفاق بين المنقب ومالك الارض فيجوز للمادير بتنسيب من المجلس الاستشاري است. الارض كلها او بعضها بالنيابة عن حامل الرخصة وعلسى نفقته او ان يستأجرها وفاقاً لاحكام القانون.
  - ب على المرخص له اىيتخا. جميع التدابير المعقولة لوقاية الاثار التي يكتشفها .
- ج على المرخص له ان يتيح للساير عند الانتهاء من اعمال التنقيب او في أي وقت آخر
   يعينه المدير فرصة قسمة الاثار التي اكتشفت بمقتضى المادة ( ١٦ ) من هذا القانون .
- د نجري القسمة بمعرفة لجنة مولفة من المدير ومساعده الفيي ومدير مكتب المحافظة التي تم فيها الحفر مع مراعاة اعطاء صاحب الرخصة حصة عادلة .
- على المرخص له ان يودع لدى المدير خلال مدة معقولة ما يحتاج اليه من صور وقوالب
   او نماذج للاثار التي كانت من نصيبه في القسمة .
- و على المرخص له أن يقدم للماءير مخططات بالحفريات التي يقوم بها وأن يقدم قبل أجراء
  القسمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة بيانات ورسوماً وصوراً شمسية
  لجديع الآثار التي اكتشفها وما يطلبه المدير من المعلومات الإضافية .
- ز على المدير ان يعين ممثلا له لحضور الحفريات تكسون نفقته عسلى الشخص او الهيئة او
   المؤسسة التي تجريها كما تكون الحفريات وجميع الاشياء المكتشفة تحت اشراف ذلك
   الموظف .
- ح يتقاضى ممثل الدائرة المذكور في الفقرة (ز) من هذه المادة مياومة وفق الانظمة المالية للدولة من المرخص له بالاضافة الى اجرة سفره وتأمين منامه وطعامه .
  - المادة ٢٦ ــ على حامل رخصة التنقيب ان : ـــ
  - أ يتخذ جميع التدابير اللازمة لوقاية الآثار التي يكتشفها والمحافظة عليها .
- ب يقدم للمدير مخططات بالحفريات الــــي يقوم بها مع سجــــل كامل واضح للمكتشفات وصورها ورسومها .

د ـــ يقدم للمدير بياناً فنياً وافياً في فترة لاتتجاوز السنتين مـــن انتهاء الحفـــرية يتضمن نتائج
 الحفريات . واذا تخلف عن ذلك يجوز للمدير بموافقة الوزير ان يلغي الرخصة ويصادر
 مبلغ التأمين .

المادة ٢٧ ــ ينتهي العمل بالرخصة للحفر في ٣١ كانون اول من نفس السنة التي صدرتالرخصة فيها مــــالم يعين الوزير مدة محددة للعمل بتلك الرخصة .

المادة ٢٨ ـ يترتب على كل من يحمل رخصة بالتنقيب عن الآثار ويرغب في مواصلة الحفريات بعد انتهاء مدة العمل بالرخصة ان يتقدم بطلب خطسي الى المدير لتجديدهـــا قبل شهر واحد من تاريخ المباشرة باعمال الحفر .

المادة ٢٩ ــ تبرز رخصة التنقيب عند طلبها من أي موظف مختص .

المادة ٣٠ ــ اذا خالف المرخص له أي شرط من الشروط التي بموجبها منحت له رخصة التنقيب فيجوز للمدير بموافقة الوزير ان يوقف العمل بالرخصة او ان يلغيها ويصادر الاثار التي تم اكتشافها .

المادة ٣١ – لا يجوز لاي شخص ان يصدر الى الحارج اي اثر قديم مالم يكن قد حصل على رخصة بذلك بموافقة مجلس الو زراء وبتنسيب من الوزير .

المادة ٣٧ ــ أ ــ رخصة التصدير شخصية لحاملها وغير قابلة للتحويل .

ب ــ يستوفى رسم قدره ١٥٪ من قيمة الاثار التي يصرح بتصديرها على ان لا يقل الرسم المذكور عن ( ٥٠) فلساً ويجب الحصول على رخصة لكل اثر بمفرده . وفي الاحوال التي يراها المدير تمنح رخصة واحدة لتصدير قطع متعددة بموافقة مجلس الوزر الوبتنسيب من الوزر.

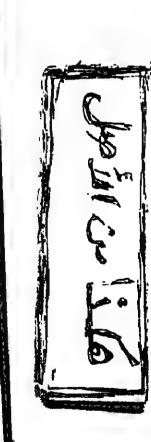
ج \_ يكلف مدير الجمارك موظفاً للاشراف على تعبئة قطع الاثار في مكان وجودها على ان يتحمل طالب التصدير نفقات سفر الموظف واجوره .

المادة ٣٣ ـ لا يستوفي رسم عن رخصة تصدير الاثار : -

أ \_ التي تنازل الوزير عنها او منحها لحامل رخصة التنقيب .

ب ــ التي اعيرت او استبدلت وفق احكام الفقرة الثانية من المادة (١٧ ) من هذا القانون .

المادة ٣٤ ــ أ ـــ على كل من يطلب رخصة تصدير اثر قديم أن يــــودع ذللــــــ الاثر لدىالمدير لمعاينته وتسجيله .



ب ــ معلومات عن المكان الذي وجدت فيه قطعة الاثار وكيفية وصولها الى حوزة البائع .

ج ــ تاريخ شرائها او وصولها الى حوزته .

د ـــ المبلغ الذي دفع ثمناً لها او قيمة أي اعتبار آخر اعطاه البائع لشراء قطعة الاثار .

ه ـــ الصاق صورة او رسم للقطع المسجلة امام ارقامها في السجل .

المادة ٣٩ ــ أ ـــ يحق لمدير الاثار او المفرضين من قبلـــه في المحافظات والالويـــة والنواحي معاينة جديع الاثار التي في حوزة المرخص له والاطلاع على الدجل المشار اليه في المادة السابقة للتأكد من ان القيود صحيحة .

ب ــ على الموظف الذي يقوم بمعاينة سجل الاثار في المكان المرخص ان يدون تاريخ المعاينـــة وان يثبت أية ملاحظات يراها مناسبة في السجل .

ج ــ ترسل الى المدير في نهاية كل شهر نسخة عن القيود التي اثبتـــت في السجل خلال ذلك الشهـــر .

المادة ٤٠ ــ اذا خالف أي شخص احكام هذا الفصل يجوز لمدير الاثار الغاء الرخصة المسنوحة له .

#### القصل التاسع اصدار رخص لانشاء الابنية في المواقع الاثرية

المادة ٤١ ــ تقدم جميع الطلبات لانشاء الابنية او نقل الحجارة الاثرية اوتنظيف الكهوف القديمة اوالآبار على النماذج الخاصة التي تقدمها دائرة الاثار . .

المادة ٤٢ ــ يعمل بالرخصة لمدة ستة اشهر من تاريخ صدورها ويجوز تجديدها بموافقة الوزير الحطية .

المادة ٣٣ ــ تستوفى الرسوم التالية عن الرخص المذكورة آنفاً : ـــ

أ \_ دينار اردني واحد عن كل دونم او اقل من ذلك .

ب ــ دينار اردني واحد عن كل دونم او جزء من الدونم زاد عن الدونم الاول .

ج ــ خمسة دنانير اردنية لاستعمال كهف قديم او بئر .

د ـ يستوفى ثمناً لكل حجر قديم نقل من مكانه او استعمل في البناء : ــ

١ ـــ عشرة فلوس عن كل حجر ناري .

٢ ــ خمسة وعشرون فلساً عن كل حجر من الانواع الاخرى .

المادة ٤٤ ـ يترتب على مقدم الطلب أن يدفع نفقات أجراء أي معاينة خاصة على الموقع المراد أنشاء البناء عليه.

المادة ٤٥ ــ يجوز للمدير ان يرفض الموافقة على إنشاء الابنية في المواقع الاثرية او بيع حجارتها .

ب – توجه طلبات الحصول على التصريح بالتصدير خطياً الى المدير وعلى الطالب ان يزود

مدير الآثار ببيان يوضح فيه : ـــ

١ – نوع الاثار وقيمتها والمكان الذي وجد فيه

٢ ـــ البلد الذي ينوي التصدير اليه .

٣ — اسم المرسل اليه وعنوانه

٤ – أية معلومات اخرى قد يطلبها المدير

المادة ٣٥ ــ للمدير الحق ان يمنع تصدير أي أثر قديم . يرى ان بقاءه في المملكة الاردنية الهاشمية ضروري للمصلحة العادـــة .

المادة ٣٦ ــ يحظر استيراد الاثار من الخارج وتصادر أية اثار مستوردة وتسلم للمدير لحفظها باعتبار هــــا ملكاً للدولة .

#### الفصل الثامن الاتجار بالاثار

المادة ٣٧ ــ أ ــ على كل من يملك اثاراً قديمة ويرغب بالتصرف بها ان يكون قد حصـــل على رخصة بذلك . بذلك من المدير حتى اذا ما تنازل عن حقه في الشراء يمنح صاحبها شهادة بذلك .

ب - تصدر رخص لبيع الاثار والاتجار بها من مدير الاثار او من يعينه المجلسالاستشاري في حالة غيابه .

ج – تكون الرخصة الممنوحة لبيع الاثار والاتجار بها شخصية لحاملها وغير قابلة للتحويل .

د - تصدر الرخصة لمدة سنة واحدة اعتباراً من بداية السنة المالية وتنتهي بانتهائها .

ه - يستوفى عن كل رخصة للاتجار بالاثار رسم قدره ماية دينار .

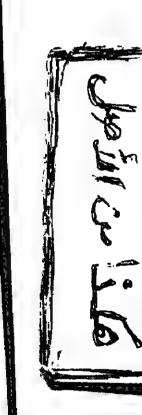
و – للمدير الحق في ان يسحب رخصة الاتجار اذا خالف صاحبهــــا أي شرط من الشروط المدرجة فيها او ارتكب اية محالفة لهذا القانون .

ن - يجب ابراز هذه الرخصة عند الطلب لاي موظف من موظفي دائرة الاثار او أي فرد من أفراد الشرطة .

ح – لا يجوز للاشخاص الذين منحت لهم رخصة بيع الاثار او الاتجاربها ان يبيعوا الاثار او يتجروا بها في مكان غير المكان المعين بالرخصة .

المادة ٣٨ ـ يجب ان يتضمن السجل التفاصيل التالية : \_

أ – وصفاً مختصراً لكل قطعة من الاثار ورقماً متسلسلاً يطابق الرقم المخصص لقطعة الاثار: نفسها .



#### الفصل العاشر العقو بسات

المادة ٤٦ كـل مـن: ــ

أ \_ ارتكب أي عمل محظور بموجب هذا القانون او أي قرار صادر بمقتضاه / او .

ب ــ تخلف عن القيام بأي عمل طلب اليه القيام به بموجب هذا القانون أو

ج ــ ادلى ببيان كاذب في طلب الحصول على رخصة بالحفر او خالف الشروط التي اشترطت في منح التصريح بالحفراو ـــ

د ــ أُتَّجِر بالاثار بدون رخصة . او خالف الشروط التي اشترطت في منح رخصة الاتجــــار بالاثار او ادلى ببيان كاذب في طلب الحصول على رخصة كهذه . او ـــ

ه ـ شوه أو أتلف او طمس او نقل او حجب أية آثار .

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة من ٢٠ ديناراً الى ٢٠٠ دينار . ولا يجوز تخفيض الحبس عن شهرين والغرامة عن عشرين ديناراً عند وجود أسباب محففة تقديرية وعلاوة

١ – تصادر أية أثار ارتكبت المخالفة من اجلها او بصددها .

٢ – يهدم ويزال، على نفقة المخالف. أي بناء انشيء او أي نبات زرع او أي شيء أحدث خلافاً لهذا القانون .

٣ – يكون مرتكب المخالفة مكلفاً بدفع نفقات اصلاح اي ضرر الحقه بأية أثار حسب

المادة ٤٧ ــ أ ــ كل من عثر على اثر قديم وتخلف عن التبليغ عنه ، او عن اتخاذ التدابير اللازمة لصيانته او عن ذكر الظروف التي أحاطت باكشتافه او عن بيان مصدره، او قدم عن قصد بياناً كاذباً بهذا الشأن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر و احد او بغر امة لا تزيد على عشرين ديناراً ولا يجوز تخفيض عقوبة الحبس عن اسبوع واحد والغرامةعن عشرة دنانير عند وجود اسباب مخففة تقديرية .

ب ــكل شخص لا يحمل رخصة تنقيب صادرة بمقتضى احكام المادة ( ٢٠ ) من هذا القانون ونقب عن آثار او خرب اية جدران او انشاعات او أية اشياء تعتبر اثرية بالمعبي المقصود من هذا القانون ، سواء اجريت اعمال التنقيب فوق الارض او تحتها سواء اكانت ملكة له ام لغيره يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر او بغرامة تتراوح من خمسين دينارًا وماثتي دينار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن عشرة دنانير عند وجود اسباب مخففة تقديرية . وتصادر وسائط الحفر والاثار المستخرجة .

ج – كل من صدر او حاول تصدير أي أثر قديم حظر تصديره بمقتضى المادة ( ٣٥ ) من هذا دينار ويجوز الاستعاضة عن الغرامـــة بقيمة الاثر حسب تقدير المدير اذا كانت اكثر العرامة المحكوم به إلى المرامة المحكوم به المرامة المحكوم الله المرامة المحكوم الله المرامة المحكوم المحكوم المرامة المحكوم المرامة المحكوم ال

د ــ كل من غش او حاول ان يغش عن قصد أي مشتر او موظف حكومة حين اعطائه وصفآ أو بياناً او أي أيضاح عن حقيقة أي أثر أو أهمية يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر او بغرامة لا تقل عن (٥٠) ديناراً او بكلتا العقوبتين .

#### الفصل الحادى عشر القرارات

المادة ٤٨ ــ لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون وخاصة فيما يتعلق : ـــ

أ ـــ مراقبة الاشياء والابنية والمواقع الاثرية .

ب ـــ زيارة المواقع الاثرية وتعيين الرسوم الّي تستوفى عنها .

#### الفصل الثاني عشر الإلغاءات

المادة ٤٩ ــ يلغي هذا القانون جميع ما سبقه من القوانين والقرارات على ان تعتبر جداول المبائي والمواقع الاثرية الصادرة بمقتضى قانون العاديات لسنة١٩٣٥ وقانون الآثار الفلسطيني . أو أي جـــول يوضع للاماكن الاثرية او قرار بعدصدور هذا القانون معمولا بهاكانها صادرة بمُقتضى هذا القانون. المادة ٥٠ ــ رئيس الوزراء ووزير العدلية والوزير المختص بالاثار مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

استين ببط لال 1974/4/40

رئيس الــــــوزراء ووزيـــــر الحارجيـة الاشغيييال العاميية بهجت التلهوني احمد طوقان هاشـــــم الجيوسي بشاره غصيب وزير دولـــــة لشــؤون الرئــاسة وزير دولـــــــة لشؤون الرئاسة سمعان داود عاكف الفايز حازم نسيبة الاجـــهاعية والعمــــــل صبحي امين عمرو حسن الكايد امين يونس الحسيني صالح برقمان ـــر وزيـــــ وزيــر الثقافــة الاعـلام صلاح ابو زید حاتم الزعبي محمد اديب العامري عبد المنعم الرفاعي وزير الاوقاف والشؤون وزير داخلية للشؤون البلدية والقرويسة والمقدسات الاسلاميـــة ووزيــر دولــــة لشؤون الرئـــاسة الزراعـــة عبد الحميد السائح أحمد فوزي

سامي ايوب

## خورالسيت للفعل منرئ الملكة للفارونية المحاتمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من النستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ــ

قانون رقم (۲۷) لسنة ۱۹۲۸

## قانون مؤسسة الاسكان

00-14-04

#### المادة ٢ ــ التعاريف:

يـــكون للـــكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا اذا دلت القرينة عـــــــلى خلاف ذلك : ـــ

تعني كلمة (حكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية أو أي وزارة من وزاراتها أو دائرة من دوائرها أو السلطات التابعة لها .

تعني كلمة ( المؤسسة ) مؤسسة الاسكان المؤلفة بموجب هذا القانون .

تعني كلمة ( الوزير ) وزير الداخلية للشؤون البلديسة والقروية أو الوزيسر الذي يقرر مجلس الوزراء ربط المؤسسة به .

تعني كلمة ( المجلس ) مجلس ادارة مؤسسة الاسكان المؤلفة بموجب هذا القانون .

تعني كلمة ( المدير العام ) مدير مؤسسة الاسكان .

تعني كلمة ( المستفيد ) كل فرد أو هيئة معنوية تنتفع من غايات واهداف هذا القانون أوأية

تعني كلمة (كلفة المسكن )كلفة بناء الدار وثمن الارض وتكاليفانشاء جديع المرافق العامـــة مضافآ اليها الفائدة المقررة .

#### اعلان

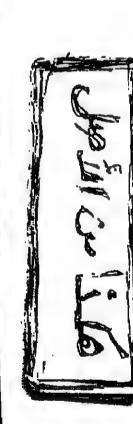
#### بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

00-pa-00

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل قانون مؤسسة الاسكــــان المؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٨٨٣ الصادر بتاريخ ٢٦/١٠/١٠/١ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيا يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدوت الارادة الملكيـــة السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٤٧ المشار اليه .

رئيس الوزراء بهجت التلهوني



أ \_ توسُّس هيئة تسمى موسسة الاسكان تمارس جميع الصلاحيات المنصوص عنها في هذا القانون وفي أية أنظمة تصدر بموجبه .

ب – تعتبر المؤسسة شخصاً معنوياً ذا استقلال مالي واداري تتمتع بكافة الحقوق وتتصرف بالشكل الذي تراه مناسباً في نطاق القانون .

ج \_ يحق للمرئسة ان تنيب عنها موظفي النيابة العامة أو اي من موظفيها أو أي محام آخر في الاجراءات القانونية التي لها أو علَّيها .

#### الادة ٤ – الغايات – غايات الموسسة واهدافها

حل أزمة السكن في المملكة بالطرق التالية : \_

١ – تقوم المؤسسة باستدلاك الاراضي ووضع تصاميم المساكن وتقوم بنفسها أو عن طريق الغير إما بالتعاقد المباشر أو عن طريق العطاءات باجراء الدراسات وانشاء المساكن وفق البرامج الموضوعة لها بشكل جماعي وتأجيرها أو تمليكها للموظفين وذوي المدخل المحدود بعد استيفاء اثمانها بشكل أقساط .

٢ – صرف القروض لبناء المساكن للهيئات المعنوية والجمعيات التعاونية للاسكان وللافراد والتأكد من ملائمة هذه المساكن من ناحية التكاليف ومطابقتها للتصاميم الموضوعة من قبل الموسسة ولها الحتى في الاشراف على سير العدل وتوقيفه اذا ما وجدت أية مخالفـــة للاسس التي أعطي من أجله القرض .

٣ - تقديم التواصي اللازمة للحكومة حول سياسة الاسكان العامة وعلاقتها بالتنظيم بالتعاون مع دائرة تنظيم المدن في وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة بهذا الموضوع .

#### المادة ٥ ــ تشكيلات المؤسسة : ــ

يتألف مجلس ادارة المؤسسة من : \_

أ ــ الاعضاء الحكوميين : ــ

١ -- الوزير .

٢ – المدير العام

٣ -- بمثل عن دائرة الانشاء التعاوني – وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

٤ - ممثل عن وزارة الداخلية للشوُّون البلدية

٥ - ممثل عن مجلس الاعمار.

٧ ــ مدير الاراضي والمباخة ﴿ ﴿ أَنَّ اللَّهِ ﴿ إِنَّا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

ب ــ الاعضاء غير الحكوميين: ــ

٤ - عمثل عن نقابة المهندسين .

مدير أحد البنوك الاردنية.

يعميين الاعضاء غممير الحكوميين وتقبممل استقالاتهم وتنهي عضويتهمم وتحدد مكافآتهم بقرار مسن مجلس الوزراء بناء علسى تنسيب الوزير وفي حالة قبول استقالة أي عضو يعين مجلس الوزراء من بخلفه .

ج ــ لا يحق لأي عضو من أعضاء مجلس الادارة غير الحكوميين أن يتعاطى أو بالواسطـــة أية اعدال أو تعهدات بناء أو اسكان للدوُّسسة طيلة مدة عضويته في المجلس .

#### المادة ٦ – تعيين المدير: –

يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير على ان يقترن القـــرار بالارادة الملكيـــة السامية.

#### المادة ٧ ــ رأس المال:

يتكون رأسمال المؤسسة من الموارد التالية : -

أ ــ المبالغ التي تخصصها الحكومة لهذه الغاية .

ب ــ من القروض والمعونات التي تحصل عليها المؤسسة من الهيئات أو الشركات المحليــــة أو العربية أو الاجنبية شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها .

ح ب سندات دين يوافست مجلس الوزراء على اصدارها بناء علمي تنسيب المجلس اذا رأى

د ــ الاموال الخاصة التي تتوفر في صَندوقًا التوفير والإقراض الذي يمكن المؤسسة انشاءه

والمال المراب وفق الظام الجاص يوضع الهذه الغاية من المراب المالية من المالية من المالية من المالية من المالية المالية من المالية المالية من المالية ال

مَنْ اللَّهِ اللَّهِ الْمُضَادُرُ الخرَى لِمُوافِقُ عَلَيْهَا مُجلس الوزراء .

يتم تعيين الاعضاء الحكوميين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الحهـــة المختصة على ان يكون الاعضاء من ذوي المؤهلات العلمية والاختصاص وفي حالة غياب اي عضو عن جلسات المجلس لأي سبب يحق للجهة المختصة انتداب

موظف آخر لينوب عنه في حضور الحلسات مدة تغيبه :

١ – رئيس بلدية ينسبه وزير الداخلية للشوُّون البلدية والقروية .

٢ ــ ممثل عن اتحاد الغرف التجارية .

٣ ــ ممثل عن الغرف الصناعية .

أعضاء

نائباً للرئيس .

#### المادة ٨ – صلاحيات المجلس

يمارس المجلس الصلاحيات التالية : ـــ

- أ \_ وضع خطة اسكان عامة تشمل جميع انحاء المملــكة تنفذ على مراحـــل على ان تقتصر اعمال المؤسسة على تأمين السكن لذوي الدخل المحدود حسب التعريف الذي يضعه المجلس لهذه الغاية من حين لآخر .
- ب ــ اعداد ميزانية المؤسسة وإقرارهـــا وعرضهـــا على مجلس الوزراء قبل بدء السنة المالية بشهرين للموافقة عليها .
- ج يجري إنتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم او إنهاء استخدامهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وتقاعدهم وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص يضعه المجلس اذا رأى ضرورة لذلك وإلى ان يتم وضع مثل هذا النظام يخضع موظفو المؤسسة في جميسع الشوون المتعلقة بهم الى احكام نظام الموظفين المدنيين واحكام قانون التقاعد المعمول بهما في الحكومة .
  - د 🗕 الحصول على القروض من المصادر المحلية او خلافها وإبرام العقود المتعلقة بها .
- - و -- تأجير وبيع الاراضي وبيوت السكن أو أية إنشاءات تمتلكها المؤسسة .
    - ز تحديد نسبة الفوائد التي تستوفى عن القروض التي تمنحها المؤسسة .
- ط تخصص جميع المبالغ المستردة من اعمال الاسكان لاستغلالها ثانية في عمليات اسكان جديدة .

#### المادة ٩ ــ ضمانات الحكومة

تضمن الحكومة ضمانة مطلقة ما يلي : ـــ

١ – التزامات المؤسسة تجاه الغير .

٢ -- وفورات وقروض الافراد في صندوق التوفير المؤلف بموجب احكام هذا القانون .

### المادة (١ – الاستفادة من اراضي الدولة لمشاريع الاسكان

اعتبارا من نفاذ هذا القانون تخصص اراضي الدولة واملاكها الصالحة لمشاريع الاسكان الى المؤسسة بقرار من مجلس الوزراء وبتنسيب وزير المالية / الاراضي بناء على طلب المحلس .

#### المادة ١١ ــ شروط المستفيد

للمجلس حق اسكان المستفيد حسب حاجته لنوع السكن مع مـــراعاة مقدرته المالية على تسديد الثمن ، ويشترط في ذلك ما يلي : \_

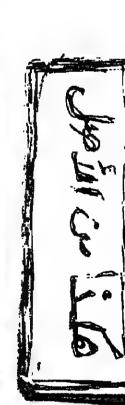
- ١ ان يكون المستفيد اردنياً قد اتم الحادية والعشرين من عمره .
- ٢ ـــ ان لا يكون المستفيد هو وزوجته او فروعهما مالكاً لبيت سكن في مركز عملهما الدام
   او قادراً على إنشاء مثل هذا المسكن .
  - ٣ ـــ ان لا يكون هو وزوجته او فروعهما قد انتفع بمشروع اسكان من اية جهة كانت .
    - ٤ ــ تنتقل حقوق وكافة التزامات المستفيد لورثته الشرعيين من بعده .
- المسكن ملك المؤسسة لحين قيام المستفيد بسداد كامل الـكلفة والفوائد المترتبة عليها ،
   وعندثذ على المؤسسة ان تنقل الملكية الى المستفيد .
- ٦ اذا شغر المسكن لاي سبب من الاسباب قبل انتقال ملكية المسكن الى المستفيد يحسق
   للمستفيد بموافقة الموسسة تأجير المسكن وفق الشروط التي تضعها الموسسة .
- المادة ١٢ ــ تتم معاملة حتى الاسكان و نقل الملكية وشروط التملك وخلاف ذلك من الامور التي تنظم حقوق وواجبات المستفيد والمؤسسة بانظمة خاصة على ان يتم تسجيل الملكية والحقوق الاخرى لمدى دوائر التسجيل وفق القوانين المرعية .

#### المادة ١٣ ـ الاعفاءات

تتمتع الموسسة بجميع المزايا والحصائبات والاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

#### المادة ١٤ ــ الحدمات العامة

- أ ــ تقوم البلديات ومصالح المياه وشركات الكهرباء كل فيما يختص به بالاتفاق مع المجلس داخل مناطق البلديات بتوصيل الماء والكهرباء وشق الطرق والمجاري وتأمين المرافسة العامة اللازمة لمنطقة السكن بموجب انظمتها . وعلى دائرة السير تنظيم خطوط سير منظمة بأجور محددة . على أنه يجوز للمؤسسة انشاء هذه المرافق العامة على نفقتها الحاصة على ان تجري تسويات مالية بين المؤسسة والبلدية المختصة حسب امكانيات البلديسة الماليسسة .
- ب \_ أما خارج مناطق البلدية للموسسة أن تقوم بأنشاء شبكة الكهرباء \_ اذا كانت خارج منطقة امتياز أي شركة \_ أو المياه أو الطرق أو المجاري وغيرها من المرافق العامة على نفقتها كما وأنها تقوم بنفسها أو عن طريق الغير بانشاء المرافق العامة الاخرى كالمراكز الاجتماعية والمدارس وروضات الاطفال والمخازن التجارية والعيادات الطبية والاستفادة من دخلها بتأجيرها للجهات المختصة أو للافراد .



#### اعلان

#### بمقتضى المادة ١٤ من الدستور

#### 00 M 04

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من اللستور ، احيل القـــانون المؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٦ (قانـــون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية ) المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٩٣٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكيــــة السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٤٣ المشار اليه ،

رئيس الوزراء بهجت التلهوني

en de la companya del companya de la companya del companya de la companya del companya de la companya de la companya della com

 $\frac{(2-2)(2-k)(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{1})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{1})(2\kappa_{2})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{1})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{1})(2\kappa_{1})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{1})} + \frac{(2\kappa_{1})(2\kappa_{1})(2\kappa_{1})}{(2\kappa_{1})(2\kappa_{1$ 

Common Maria Committee (1985)

The second of the second control of the second of the seco

#### المادة ١٥ ــ تدقيق الحسابات

يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق جميع حسابات الموسسة ومعاملاتها المالية السنوية ، إلا انه يجوز المحاس بموافقة مجلس الوزراء تكليف أحد مدققسي الحسابات القانونيين للقيام بهذه الاعمال .

#### المادة ١٦ ــ التأمين

تقوم المؤسسة بالتأمين على جميع المساكن التي اقامتها ضد اخطار الحريق أو أي خطر آخر . وذلك حتى تتمكن من نقل ملكية المساكن لذويها بعد تسديد الاقساط .

#### المادة ١٧ ــ مشاريع الاسكان للمنفعة العامة

تعتبر جميع الاراضي والاملاك الَّتي تقرر انشاء المساكن عليها . مشاريع للمنفعة العامة .

المادة ١٨ ــ للدجلس بموافقة مجلس الوزراء أن يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ غايات هذا القانون .

المادة ١٩ ــ بلغمي أي تشريع سابق آخر الى المدى الذي تتعارض أحكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠ ــرئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

## احتين بطسلال

#### 1978/4/10

رثيس الــــوزراء	نـــــائب	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ووزيــــــر الحارجية بهجت التلهوني		هاشم الجيوسي	بشاره غصيب

وزير دولة لشؤون الرئيساسة وزير دوليسة لشؤون الرئاسة وزير وزير ووزير المواصلة العذليات العادليات العادليات

زيــــــــر الشؤون وزيــــــــر وزيـــــــر وزيـــــــد المحــــة الصحــــة الصحـــة الصحـــة طالح برقان المين يولس الحسيني حسن الكايد صبحي المين عمرو

المثارة المتارجية وزيرة وزيرة وزيرة وزيرة والاعلام المثارة والمائة والاعلام المثارة والمتارجية التربيسة والتعليم الاقترصاد المسلوطي والسياحة والآثريار عبد المنام الرفاعي عمداديب العامري حاتم الرعبي المائم المراجية والأثراث المائم المراجعة المراج

وزيك المتحدد وزيسسس وزيس والشؤون البلاية والقروية التوقير الاوقاف والشؤون الدنيسساع الزراعب الاوقاف والشؤون الرئداسة المراب والمسلمات الاسلامية حابس المجاني سامي ايوب والمائح المائح ال

Spinion 16

#### غايات المؤسسة واهدافها

الادة 7 ـ أ ـ تهدف المؤسسة الى تحقيق الغايات التالية : ـ

- الساليب الفنية الحديثة في التصنيف والتعبئة والنقل والتسويق والرويج للمنتوجات الزراعية الاردنية في الاسواق التي تباع فيها وايجاد اسواق جديدة لها.
- الاتجار بالمنتوجات الزراعية من الحضار والفواكه مياشرة او بطريقة غير مباشرة ويجوز
   بقرار مـــن مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير حصر تصدير واستيراد صنف او
   اكثر من تلك المنتوجات بالمؤسسة .
- تشجيع الصناعات المتعلقة بتحويل المنتوجات الزراعيةوتوظيبها والاتجار بها في الداخل
   والحارج والمشاركة بها .
- عارسة جميع الاعمال التجارية والمالية والصناعية التي ترتبط باهداف المؤسسة او التي
   قد تساعد على تحقيقها .
- ب \_ يحق للمؤسسة فيسبيل تحقيق وتنفيذ الغايات المبينة في الفقرة السابقة ممارسة الصلاحيات التالية: \_\_
- ١ ــ انشاء واستئجار وامتلاك مراكــز الاستلام والترضيب الفنيــة ومستودعات التبريد
   واستيراد الالات والمواد اللازمة لها داخل المملكة وخارجها .
- ۲ امتلاك او استثجار او تبادل او تأجير اية اموال منقولة او غير منقولة او اية حقوق ترى المؤسسة انها لازمة لغايات اعمالها .
  - ٣ ــ اقتراض الاموال او الحصول عليها بالطريقة التي تراها المؤسسة مناسبة .
- لشاركة او المساهمة في اية مؤسسة اخرى تتفق غاياتها جميعها مع غايات هذه المؤسسة
   او تقوم باي عمل يمكن ان يفيدها مباشرة او غير مباشرة .
- ترويد المنتجين بالسلفات التي تساعدهم في انتاج محاصيلهم بالشروط وللمـــدد التي
   براها المجلس مناسبة .
- التعاون مع الجهات المختصة بالنسبة لاصناف الحضار والفواكه التي يستحسن تشجيع انتاجها وفقا لامكانيات ومتطلبات الاسواق:
- المادة (٧) يتألف رأس مال المؤسسة الاسمي والمصرح به من ستائة ألف دينار مقسم الى ستائة ألف سهم قيمة كل الماهمة بالمؤسسة على النحو التالي : –
- ١ تساهم الحكومة بمبلغ ماثتي ألف دينار تعادل ماثتي ألف سهم على أن تدفع فورا عندالاكتتاب
   ٢٥٪ من قيمة مساهمتها والباقي حسما يقرره المجلس :
- - أ \_ يساد ١٠٪ من قيمة هذه الاسهم نقدا عند الاكتتاب .
  - ب ـ يسلد ياتي قيمة الاسهم في المواعيد وبالشروط التي يقررها المجلس .

# معى السبق لللعال من المملك للعالان العامم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضانته الى قوانين الدولة

قانون رقم (۲۸) لسنة ۱۹٦۸

## قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية

00-**11**-00

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة تسويق المنتوجاتالزراعية لسنة١٩٦٨)ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ ــ يكون للعبارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المحصصة لما ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الوزيــــــر وزير الاقتصاد الوطني .

المنتوجـــــات جميع الحاصلات الزراعية من حبوب وخضار وفواكه واثمار وازهار وغيرها

المنتجـــــون المزارعون ملاكا او مستأجرين .

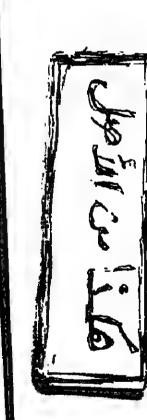
تجار الحاصلات الزراعية الاشخاص الدين يتعاملون وفق الانظمة المرعية تصدير واستيراد الخضار والخصار والفواكه والاتجار بها ، بما في ذلك الوسطاء بين المنتجين والتجار .

المادة ٣ ــ أ ــ تؤسس في المملكة بموجب هذا القانون مؤسسة تمارس جميع الصلاحيات المنصوص عليهـا فيه وفي الانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب ـــ تعتبر المؤسسة شخصا اعتباريا يتمتع باستقلال ما لي واداري .

المادة ٤ – مركز المؤسسة مدينة عمان ويجوز احداث فروع او وكالات لها في اي مكان في المملكة او خارجهاه

المادة ه ـــ تسرى احكام قانون الشركات النافذ المفعول والانظمة الصادرة بمقتضاه على المؤسسة بالقدر الذي لا يتعارض مع احكام قانونها ومع الانظمة التي تصدر بموجبه .



Spill in 13.

- ٣ ) مائة ألف سهم يطرحها المجلس الاول لاكتتاب النجار وفق الشروط التالية: \_\_
   أ \_\_ يسدد ٢٥٪ من قيمة هذه الاسهم نقداً عند الاكتتاب .
- ب يسدد باقي قيمة الاسهم في المواعيد وبالشروط التي يقررها المجلس على أن لا يتعدى تسديد كامل قيمتها السنة الواحدة .
- ٤) خمسين ألف سهم تطرح لاكتتاب المواطنين بنفس شروط الاكتتـــاب المنصوص علـــيها بالفقرة السابقة .
- ) اذا لم يغط المنتجون وتجار الحاصلات الزراعيسة كامل الاسهم المطروحية لاكتتابهم وفق الشروط المنصوص عليها بالفقرتين ( ٢ و ٣) من هيذه الميادة ، تصبح الاسهم بتصرف المجلس لاعادة طرحها مجددا بنفس النسب لنفس الفئات الثلاث السابقة ويطرح ما تبقى من الاسهم بعد ذلك دون تغطية لاكتتاب الجمهور وفق الترتيب الذي يقرره المجلس .
- المادة (٨) أ يتولى ادارة شؤون المؤسسة مجلس ادارة مؤلف من اثني عشر عضوا على النحو التالي : ١ ) اربعة أعضاء حكوميين يعينون بقرار من مجلس الوزراء يتنسيب مـــن الوزير المختص يمثلون وزارة الزراعة ، وزارة الاقتصاد الوطني ، مديرية التسويق الزراعي والاتحاد التعاوني المركزي .
- ٢) ثمانية أعضاء يمثلون حملة الاسهم مزالقطاع الحاص: خمسة منهم يمثلون المنتجين وأثنان يمثلون تجار الحاصلات الزراعية وواحد يمثل المساهمين الاخرين ، ويشترط في عضو المجلس المنتخب أن يكون مالكا لماثة سهم على الاقل .
- بأسهم ورد في البند (۱) من الفقرة (أ) من هذه المادة اذا كانت نتيجة الاكتتاب بأسهم المنتجين والتجار والمواطنين غير متفقة مع النسب المقررة لكل منهم في الفقرات (۲ و ۱و٤) من المادة (۷) من هذا القانون يحق لمجلس الوزراء بناء على تنسيب مسن الوزير تغيير نسبة تمثيل هذه الفئات الثلاث في المجلس بحيث يكون هذا التمثيل متناسبا على وجه التقريب مسع حصة كل منها برأسمالها.
- المادة ( ٩ ) يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أول مجلس ادارة للمؤسسة لمدة سنتين على أن يراعى في ذلك قواعد التمثيل في المجلس المنصوص عليها بالمادة السابقة .

أما المحالس اللاحقة فتكون مدة كل منها لا تزيد عن اربع سنوات ويتم انتخاب الاعضاء المثلين لاسهم القطاع الحاص وفق أحكام قانون الشركات ولا يسري تحديد مدة المجلس على الاعضاء من مندوبي الحكومة .

المادة (١٠) أ ـ يعين للمؤسسة مدير عام بقرار من الوزير من بين شخصين مـــن ذوي الكفـــاءة والمقلمة

ج - يخول المدير العام بمقتضى تعليمات يضعها المجلس بموافقة الوزير جميع الصلاحيات اللازمـــة لادارة شؤوتها على الوجه الأكمل ولتنفيذ غاياتها وفق الأهداف المتوخاه من تأسيسها .

المادة (١١) أ - يحدد الوزير شهريا على الاقل ، بعد الاستثناس برأي المجلس وتبعا للإعتبارات الموسميسة المختلفة ، أسعار شراء المنتوجات الزراعيسة المحصور حق تصديرها واشتيرادهـا بالمؤسسة بموجب احكام هذا القانون على أن لا يتجاوز الربح العادي العائد للمؤسسة بما في ذلك ضريبة المنافل والاحتياطيات وأية اقتطاعات اخرى ١٦٪ من القيفة الاسمية لرأس المال المدفوع ،

وعلى أن لا يقل هذا الربح بما فيه الضريبة والاحتياطيات والاقتطاعيات عن ٧٪ على آساس وحدة زمنية مدة كل منها خمس سنوات تبدأ الوحدة الاولى منها اعتبارا من مباشرة المؤسسة أعمال التصدير والاستيراد.

- ب ــ يتوجب على المؤسسة شراء جميع المنتوجات التي تعرض عليها من الاصناف المحصور تصديرها
   واستير ادها بها شريطة أن تكون هذه المنتوجات قابله للتصدير وتتفق مع الشروط والمواصفات
   المقررة بمقتضى الانظمة التي يضعها مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس.
- ج ـــ ١ ــ اذا ترتب على تحديد الاسعار حسبا تقرره الفقرة السابقة من هذه المسادة ان اي ربح اضافي يزيد عن النسبة المحددة، يوزع هذا الربح على المنتجين بنسبة توريد كل منهم من المنتوجات للمؤسسة اثناء سنتها المالية التي تحقق خلالها هذا الربح او يرصد في حساب خاص بقرار من المجلس وبموافقة الوزير لدعسم صادرات المؤسسة في حالات تقلب الاسعار العالمية لاصناف صادراتها وغير ذلك من الظروف ولا يجوز النصرف بهذا الرصيد الا بقرار من المجلس شريطة موافقة الوزير على ذلك .
- ٢ ــ يقرر مجلس ادارة المؤسسة من وقت لاخر طريتة ومواعيد توزيد الربح الاضافي المنصوص عليه في البند (١) من هذه الفقرة بالشكل الذي يتناسب مع شؤون العمل بالمؤسسة ويتفق مع ظروفها المالية .
- تبتديء السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي بنهايـــة شهر
   حزيران من السنة التي تليها اما السنة المالية الاولى للمؤسسة فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون
   وتنتهي في آخر شهر حزيران من السنة التالية .

المادة ١٧ ــ لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1974/4/10

ووزير الحــــــارجية رئيس الـــــوزراء الاشغسال العيامة بهيجت التلهوني احمد طوقان هاشم الجيوسي بشاره غصيب وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمسير ووزيـــر المواصــــلات سمعان داود عاكف الفايز حازم نسييه وزيـــــر الشــؤون الاجتماعيسة والعمسسل حسن الكايد صبحي امين عمرو امين يونس الحسيني صالح برقان وزيسر دوكسسسة والسياحـــة والآثـــــــأر الاقتصاد السوطسني التربيسة والتعلمسيم للشسؤون الخسسارجية صلاح ابو زید عبد المنعم الرفاعي حاتم الزعبي محمد اديب العامري وزير داخليـــة للشؤون البلدية والقروية وزير الاوقاف والمشؤون ووزيسر دولسة لشؤون الرئسساسة والمقسدسات الاسلاسية عبد الحميد السأثح احمد فوزي حابس المجالي

## خدالمسيد للنعط مشر المنكة للفرونية المحاتمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصدت على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم ۲۹ لسنة ۱۹٦۸

## قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

001

المادة ٢ \_ يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لها ادناه ما لم تدل التمرينة على خلاف ذلك : \_

الـــوزارة وزارة الاقتصاد الـــوطني .

وزير الاقتصاد الوطــــي .

لمسدير مدير التجارة والشركات بوزارة الاقتصاد الوطني .

الوكيل التجاري الوكيل بالعمولة الوكيل المرزع لحسابه الخاص الوكيل الموزع لحساب شركـــة

اجنبية او لحساب تاجر له مركز رئيسي خارج المملكة .

الوكلاء الاخرون الذين يتعاطون اعمالا يمماثلة بمن فيهم وكلاء الدعاية والاعلان.

الوسيط التجاري كل من يتعاطى مهنة التوسط في اجراء العنود التجارية بين طـــرفين دون ان يلحق به شيء من تبعتها .

المادة ٣ ــ أ ــ ينحصر تعاطي مهنة الوكالة او الوساطة التجارية بالاشخاص المسجلين كوكلاء او وسطاء تجاريين بموجب احكام هذا القانون .

ب — على كل من يتعاطى مهنة الوكالة التجارية ان يسجل جميع الوكالات الخاصة به في سجـــل الوكلاء المعد لدى الوزارة .

د ــ يستثنى من احكام الفقرتين السابقتين (ب و ج) من يمارسون الوكالات المحلية اويتعاطون وكالة او وساطة تصدير المنتوجات الزراعية .

#### اعلان

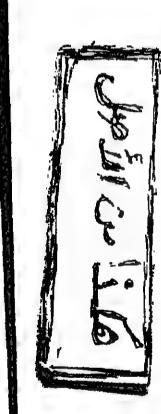
#### بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

#### 00-14-00

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور، احيل القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ ( قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين ) المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٣/١ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكيـــة السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٩ المشار اليه .

رثيس السوزراء بهجت التلهوني



- ب ـــ اسم الشركة الموسطة ومركزها الرئيسي واسمها التجاري او اسم التاجر الموسط وجنسيةــــه واسم محله التجاري ومكان اقامته على أن يرفق بالطلب في هذه الحالة : ـــ
- ١ صورة عقد الوساطة يصدق الوسيط نفسه على مطابتتها للاصل امام الموظف المختص
   و يجب ان تكون الوساطة الاصلية المبرزة امام هذا الموظف مستكملة لجميع الاجراءات
   الاصولية .
- ٢ ــ ترجمة لعتد الوساطة اذا كان محررا بلغة اجنبية الى اللغة العربية مصدقة من المترجم
   عطابقتها للاصل .
  - ج ــ اية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة .
- المادة ٧ يصدر الوزير بناء على تنسيب المدير قراره بشأن الطلب خلال شهرين من تاريخ تقديمه واذا لم يصدر هذا القرار خلال الوقت المحدد اعتبر الطلب مقبولاً .
- المادة ٨ ـــ يشترط في طلب التسجيل اذا كان وكيلا لشركة او شركات معينة ان يكونمرتبطا مباشرة بالشركة الموكلة وللوزير حق التثبت من صحة ذلك بكل الوسائل التي يراها ضرورية .
- المادة ٩ ــ يسجل الموظف المختص في الوزارة الطلــب في السجل الحاص ويحتفظ بنسخة منــه مع الاوراق الثبوتية الاخرى ويعيد الى صاحبالعلاقة النسخة الثانية بعدالتصديق على أنها مطابتة للاصل ويسترف رسم تسجيل بموجب الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .
- المادة ١٠ ــ على الوكيل التجاري ان يتقدم بطلب تسجيل اية تغييرات تتعلق بالبيانات الواردة في الطلب اوعدًد الوكالة او الشروط المنصوص عليها في المواد ( ٤و٥و٧ ) وذلك خلال شهرين من تاريخ حصول التغيير ويعطى الموظف المختص اشعارا بذلك بعد استيفاء رسم التغيير حسب ماهو مترر في النظام.
- المادة ١١ ــ على الوكيل التجاري او الوسيط التجاري الاشارة الى رقم تسجيل وكالته او وساطته في جميـــع مراسلاته ومعاملاته التجارية .
- المادة ١٧ ــ يتوجب على كل مستورد ان يذكر في كافة المعاملات التي يتقدم بها الى جميع دوائر الدولة بمسا في ذلك طلبات رخص الاستيراد اسم الوسيط التجاري او الوكيل التجاري او الممثل للشركة او التاجر او المحل الذي يستورد منه ورقم تسجيل الوساطة التجارية او الوكالة التجارية في السجل المختص واذا كان الاستيراد قد تم من قبل المستورد مباشرة فلدائرة المختصة التثبت من ان المصدر لم يدفع او بلتزم بدفع اية عمولة لاي وكيل تجاري او وسيط تجاري .
- المادة ١٣ ــ بعد نفاذ هذا القانون ، لا يجوز للشركات المؤسسة خارج المملكة والمسجلة لدى مراقب الشركات المادة ١٣ ــ ان تتعاطى في المملكة بالاضافة الى اعمالهـــا تمثيل شركات اخرى مؤسسة في الخارج .
  - المادة ١٤ ــ يلغي الوزير تسجيل اي وكيل او وسيط تجاري : -
  - أ ـــ اذا فقد او اخل باحد الشروط الواجب توفرها بموجب هذا القانون :
- ب ــ يطلب من اية دائرة حكومية مختصة اذا ثبت لها انه ارتكب عــن قصد او اشترك او تدخل في اية مخالفة لاحكام القوانين والانظمة .
  - ج ــ اذا تبين عدم صحة المعلومات المقدمة في طلب التسجيل:

- المادة ٤ ــ يجب ان تتوفر في الوكيل او الوسيط التجاري الشروط التالية : ــ
  - أ \_ اذا كان شخصا طبيعيا : \_
  - ١ ان يكون اردني الجنسية.
  - ٢ ان لا يقل عمره عن عشرين سنة.
  - ٣ ــ ان يقيم اقامة دائمة في المملكة.
  - ٤ ان يكون له محل تجاري نيها
- ه ــ ان یکون مسجلا فی احدی غرف التجارة أو الصناعة .
  - ب اذا كان شركة عادية : ــ
  - ان تكون اردنية واكثرية الشركاء فيها من الاردنيين .
    - ج ــ اذا كان شركة مساهمة : ــ
    - ۱ ان تکون اردنیة
- ٣ ان يكون اكثرية اعضاء مجلس ادارتها او هيئة مديريها من الاردنيين .
- ٣ ان لا تقل نسبة مساهمة الاردنيين في راسمالها عن ٦٠٪ ويستثنى مــــن ذلك الشركات التي
   سجلت قبل نفاذ هذا القانون .
- المادة ه ـ يتوجب على كل من يتعاطى مهنة الوكالة التجارية والذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ان يتقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذه بطلب على نسختين لتسجيل وكالته متضمنا البيانات التالية : \_
  - آ سمه وعمره وجنسيته واسمه التجاري ومحل اقامته .
- ب ــ اسم الشركة الموكلة ومركزها الرئيسي واسمها التجاري او اسم التاجـــر الموكل وجنسيته واسمه التجاري ومحل اقامته ويرفق بالطلب في هذه الحالة : \_\_
- ا حسورة عقد الوكالة يصدق الوكيل نفسه على مطابقتها للاصل امام الموظف المختص ويجب ان تكون الوكالة الاصلية المبرزة امام هذا الموظف مستكملة لجميع الاجراءات الاصولية .
- ٢ ترجمة لعقد الوكالة اذا كان محررا بلغة اجنبية الى اللغة العربية مصدقة مسىن المترجم
   عطابقتها للاصل .
  - ج اية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة .
- المادة ٦ يتوجب على كل من يمارس مهنة الوساطة التجارية والذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ان يتقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذه بطلب على نسختين بتسجيل نفسه في سجل الوسطاء التجاريين لدى الوزارة ويجب ان يتضمن البيانات التالية : \_\_
  - أ ـــ اسمه وعمره وجنسيته واسم محله التجاري ومكان اقامته .

# Spill Colin

#### اعلان بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور مصححه

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم (٨٨) لسنة ١٩٦٦ (قانون تسويق المنتوجات الزراعية الحيوانية) المنشور في عدد الجريدة الرسمية (١٩٥٦ ) الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٦ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكيه الساميسة بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ( ٨٨ ) المشار اليه .

رئيس الوزراء بهجت التلهوني المادة ١٥ – يحق الوكلاء والوسطاء التجاريين المسجلين وفق احكام هذا القانون تأسيس نقابة لهم شريطةموافقة الوزير على ذلك وتحدد صلاحياتها واجباتها وتنظيم شؤونها وشروط الانتساب اليها والرسوم التي تجبيها وغير ذلك من الامور المتعلقة بها بموجب نظام داخلي خاص يوافق عليه الوزير .

المادة ١٦ ـــ أ ـــ مع مراعاة احكام الفقرة الثانية من هذه المادة تكون كافة المعلومات المتعلقة بتسجيل الوكلاء التجاريين والوسطاء التجاريين سرية .

ب ــ يحق لكل ذي مصلحة ان يطلع باشراف الموظف المختص عـــلى سجل الوكلاء او الوسطاء التجاريين مقابل الرسم المحدد بالنظام .

المادة ١٧ ــ كل من يخالف احكام هذا التنانون يعاقب بغرامة لا تقل عن ماية دينار ولا تزيد عن ثلاثماية دينار.

المادة ١٨ – لمجاس الوزراء بموافقة الملك ان يصدر من وقت لآخر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون

المادة ١٩ — يلغى قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٦٥ وأي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ — رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

المحت ين برط ال		ነ ዓ ጊ ለ / ተ	/۲0
رئيسالــــــوزراء ووزيـــر الحارجيـــــة بهجت التلهوني	نــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــال العامـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير دولة لشؤون الرثاسة ووزيـــر المواصــــلات عاكف الفايز	والتعميــــــه	وزیر دولــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــــــر الداخليــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــر الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيىر الثقافمة والاعسلام والسياحسة والآثــــــار صلاح ابو زيد	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــر التربيــــة والتعلــــيم محمد اديب العاموي	وزيـــــر دولـــــة الشــــــۋون الحـــارجية
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الحميد السائح	ية للشؤون البلدية والقروية ولسة لشسؤون الرئساسة احمد فوزي	ـــــة ووزيسر دو	وزيــــــر وزيــــ الدفــــــاع الزراعــ حابس المجائي سام

# نحق الحسيق للفعل ملك الملكة للعلاقية العاتمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

· وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ــــ

قانون رقم ( ۳۰) لسنة ۱۹٦۸

# قانون تسويق المنتوجات الزراعية والحيوانية

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون تسويق المنتوجات الزراعية والحبوانية لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ، الا اذا دلت القرينـــة

الوزيــــــر وزير الاقتصاد الوطني/التسويق الزراعي

المنتوجاتالزراعية جميع الخضار والثمار الطازجة منها والجافة والمحفوظة والمصنعة والمحاصيل الحقليسة ومشتقاتها والاعلاف الخضراء والجافة والمصنعة والابصال والازهار والتبغ والسكر والشاي والاز والقهوة والبهارات أو أية مواد زراعية أخرى يعلن عنها الوزير بتنسيب من الدائرة المختصة .

المنتوجاتالحيوانية جميع المنتوجات الحيوانية الطازجة والمجففة والمصنعة ومشتقاتها والاسماكوالطيور الحية والمذبوحة والصوف والشعر والجلود والبيض وأية مواد حيوانية اخرى يعلن عنهسا الوزير بتنسيب من الدائرة المختصة .

المادة ٣ ـــ تتولى الدائرة بموافقة الوزير رسم سياسة عامة لتصدير واستيراد المنتوجات الزراعية والحيوانية وتحديــــد شروطها ومراقبة تنفيذها .

المادة ٤ ــ تتولى الدائرة بموافقة الوزير تنظيم وتطوير ومراقبةعمليات تسويقالمنتوجاتالزراعية والحيوانية فيالاسواق المحلية والخارجية .

المادة ٥ ــ تستوفي الدائرة رسوما على المنتوجات الزراعية والحيوانية المصدرة والمستوردة تعين مقاديرها أو نسبهـــا بموجب نظام ويرصد ريغها كأمانات تخصص لتنمية التسويق الزراعي .

#### المحت بين برطسلال 1978/4/10

رئيس الـــــوزراء ووزيــــر الخارجية الاشغال العـــــامة الماليـ بهجت التلهوني هاشم الجيوسي احمد طوقان بشارة غصيب وزيـــر دولـــة لشؤون الرئاسة وزير دولــــة لشؤون الرئاسة ووزيسر الانشساء والتعمسير سمعان داود عاكفالفايز

المادة ٦ ــ يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه بالحبسحتي ثلاثة أشهر أو بالغرامة

المادة ٧ ـــ تبقى الانظمة والتعليمات والبلاغات والقرارات السابقة المتعلقة بالتسويق الزراعـــى سارية المفعول لحين

المادة ٩ 🗕 للوزير ان يضع قرارات او تعايمات تنشر في الجريدة الرسمية وتهدف الى تنظيم اعمال التسويق الزراعي .

المادة ٨ ـــ لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

حتى ماية دينار ، وللمحكمة أن تحكم بالمصادرة أو ألغاء الرخصة .

صدور انظمة تلغيها .

الاجتماعيـــة والعمــــــل

المادة ٠١ — رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفياً. احكام هذا القانون .

صبحي أمين عمرو امين يونس الحسيني صالح برقان وزير الثقافة والاعسلام وزيسر دولسسسسة صلاح ابو زید عبد المنعم الرفاعي

وزير الاوقاف والشؤون وزير داخلية للشؤون البلدية والفرويـة اللفــــاع الزراءـــة ووزيـر دولـة لشــؤون الرئاســة والمقدسات الاسلاميــة عبد الحميد السائح حابس المجاني احمد أوزي سامي ايوب

محمد اديب العامري

## نحى السيق للفائل المنظمة المالان المالان المالم

بمقتضى المادة (٣١) من اللستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

## قانون رقم (۳۱) لسنة ۱۹۲۸

## قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية

به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكونالكليات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك: --

المملكة الاردنية الحاشمية أ \_ الملكة

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ب۔ حکومة ہے۔ الوزیر

وزير الاعسلام

مؤسسة تلفزيون المماكة الاردنية الهاشمية د ــ مؤسسة

المادة ٣ ــ تقوم في المملكة مؤسسة حكومية خاصة ذات شخصية اعتبـــارية تسمى (مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية ) تكون مسؤولة عن انشاء التلفزيون في المملكة وادارته وتنميته واستغلاله وصيانته . والقيام بجميع الاعمال المتعلقة به وترتبط هذه المؤسسة بالوزير .

المادة ه \_ يكون مركز المؤسسة في عمان ويجوز لها ان تؤسس فروعا لها ومكناتب في اي مكان من المملكة، كما " يجوز لها ان تعين عملاء لها او ممثلين عنها في داخل المملكة وخارجها ، كلما رأت ذلك مناسبا .

المادة ٣ – غايات المؤسسة هي تحقيق اهداف الاعلام في المملكة في توعية المواطن|لاردني وتثنميفه وتنمية فكره وذوقه وتقديم التسلية المفيدة له عن طريق وسائل البث التلفزيوني المختلفة .

إلمادة ٧ ـ لتحقيق الغايات المذكورة في المادة السادسة من هذا القانون تقوم المؤسسة بما يلي : ـــ

أ ﴿ اللَّهُ عَطَّةَ أَوْ أَكُثُّرُ ، حسبها تقتضي الحاجة ، للبث التلفزيوني وتزويدهـــا بجميع الادوات والمعدات اللازمة لكي تؤدي مهمتها على الوجه الانسب .

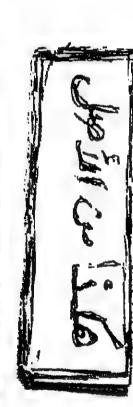
#### اعـــلان

#### بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيــــل القانون المؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٦ ( قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الأردنية الهاشمية ) المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٩٣٦ الصادر بتاريخ ١٦/٧/١٦ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية الساميسة بالموافقة عليه ليحل عمل القانون المؤقت رقم ( ٥٢ ) المشار اليه .

رئيس الوزراء بهجت التلهوني



#### بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

اعلان

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٦ (قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات ) المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٩٤٠ الصادر بتاريخ ١/١٩٦٦/٨/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيها يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية الساميسة الموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٥٥ المشار اليه .

رئيس الوزراء بهجت التلهوني ب. بث الصورة التلفزيونية والصوت الذين يمكن استقبالهما مجتمعين في جهاز التلفزيون ، وذلك في جميع المناطق التي تقع ضمن حدود المملكة ويمكن البث اليها فنيا .

 ج – العمل على صيانة المحطة – او المحطات – بما فيها من الادوات ، والانشاءات ، والمعدات ، وتطويرها وتوسيعها حسب مقتضي الحاجة .

المادة ٨ ــ يتولى ادارة المؤسسة مدير عام يرتبط بالوزير مباشرة ويكون مسؤولا امامه عن تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة وعن حسن سير العمل فيهـــا من الناحيتين الاداريـــة والفنيـــة .

المادة ٩ ـــ يكون مصدر تمويل المؤسسة ، الاموال التي ترصدها الحكومـــة في الميزانيـــة العامة للدولة لحساب لحساب المؤسسة فور اقرار الميزانية .

المادة ١٠ ــ يعين مجلسالوزراء ، بتنسيب من الوزير ، المدير العام للمؤسسة ويقترنالتعيين بارادة ملكية سامية ( ان كان المدير العام موظفا مصنفا ) .

المادة ١١ – لمجلس الوزراء ، بتنسيب من الوزير ، ان يصدر الانظمة التي يراهــــا ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون . بما في ذلك تعيينالرخص التي تصمل بمقتضاها وتحديد رسومهما ، وفرض العقوبات المترتبة على مخالفة احكامها .

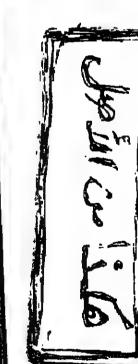
المادة ١٢ ـــ لا يعمل باي قانون او نظام سابق آخر يتعلق بالتلفزيون الى المـــدى الذي تتعارض فيه احكـامه مع

المادة ١٣ ــ رئيس الوزراء والوزراء كل فيها يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### 1974/4/10

أحتين بطسلال

-,			
رئيس الـــــوزراء ووزيــــر الخارجية بهجت التلهوني	نـــــائب رئيس الــــوزراء احمد طوقان	الماليــــــــــــــــــــــــــــــــــ	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	حة لشؤون الرئساسة إصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ون الرئاسة وزير دولــ والتعمـــير ووزير المو	وزير دولــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــر الشـــؤون الاجماعيــة والعمـــــل صالح برقان -
وزيس الثقافــة والاعــلام والسياحـــة والآثـــــار صلاح ابو زيد	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	زیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزير الاوقاف والشؤون والمقسدسات الاسلامية مرعبد الحميد السائح	الشؤون البلدية والقروية ـــــة لشـــؤون الرئاســـة حمد فـــوزي	اعسسه ووزير دوك	دمـــــاع الزرا



## نورالسير للفلك مشر الملكة للفادونية المحائمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

## قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات

**◇◇→★**•

المادة ١ – يسمى هــــذا القانون (قانون مناطق الانشاءات خارج حــــدود البلديات لسنة ١٩٦٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون الكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لهذ ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : ــ

١ – الوزير او الوزارة وزير ووزارة الداخاية للشؤون البلدية والقروية .

٣ – الانشــــاءات اية ابنية مقامة من الحجر او الاسمنت او الخشب او الزينكو او الطين او الاسمنت او اللبن او التنك او اية مادة اخرى او اي حائط او جدار او سياج .

٤ - مالكو الانشاءات مالك الانشاءات المسجل او المعروف واي شريك في ملكيتها او متولي الوقف او الوصي او القيم او الشخص الذي يتقاضى بدل ايجارها ولو لحساب غيره .

المادة ٣ - للوزير أن يعلن في الجريدة الرسمية أية مناطق أو أي جزء منها أنها منساطق انشاءات وله أن يطلب بأمر يصدره من مالكي تلك الانشاءات يبلغه اليهم بضرورة القيام بأي عمل أو اعمسال تتعلق بتلك الانشاءات أو الارض المحيطة بها يراها ضرورية من أجل تنظيمها وتجميلها ضمن مدة لا تقل عن شهر واحد يحددها لذلك .

المادة ٤ ــ اذا تخلف اي مالك انشاءات عن تنفيذ ما طلب منه بمقتضى المادة السابقة ضمن المدة المضروبة وعلى وجـــ يوافق عليه المهندس المسؤول في الـــوزارة ، تتولى الوزارة اجراء ذلك العمل اوالاعـــال وتحصل النفقات من المالك بالطريقة التي تحصل بها الاموال الاميرية . وتكون الشهادة التي تصدرها الوزارة بتوقيع الوزير بالنسبة لمقدار هذه النفقات غير خاضعة للطعن .

المادة ٥ ... بالاضافة لما ورد في المادة السابقة يعاقب كل مالك خالف أحكام هذا القانون بالحبس لمدة لا تزيــــــــ على شهر واحد أو بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا أو بكلتا هــــاتين العقوبتين ، ويشترط لوقف الملاحقة الجزائية بحق المخالف أو اسقاط دعوى الحق العام أو اسقاط العقوبة عنه اذا كان التخلف عن القيام بمتطلبات الامر خلال المدة المبينة فيه ناشئا عـــن أي سبب من الاسباب التالية : ...

أ \_ غياب المالك عن المماكة بصورة مستمرة لمدة لا تقل عن شهر واحد من تاريخ التبليغ :

ب عدم اقتدار المالك ماليا بشهادة من المحافظ تثبت ذلك وفي هذه الحالمة يجوز للمحافسظ
 المختص بأمر خطي يصدره أن يعفي المالك من دفع جميع أو بعض النفقات المترتبة عليه و

المادة ٦ ــ مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يضع الانظمة التي يراها مناسبة لتنفيد احكام هذا القالون :

المادة ٧ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

## احتين بطسلال

1978/4/10

رفيـس الـــــوزراء ووزيـــــر الخارجية بهجت التلهوني	نائــــــــــــــب رئيس الــــــوزراء احمد طوقان	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
سمعان داو د		ے ووزیہ۔۔ر آبار نصر	وزير دولسة لشؤون الرئاس ووزيسر الانشساء والتعميد حازم نسيبه
وزيــــــــة الصحــــــة صبحي امين عمر و	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــر الشـــــــؤون الاجتماعيــــة والعمــــل <b>صالح</b> بر <b>قان</b>
وزيـــر الثقافة والاعلام والسياحـــة والآثـــــار صلاح ابو زيد	وزيــــــد الوطـــــــي الاقتصــاد الوطــــــي حاتم الزعبي	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيـــرالاوقاف والشؤون والمقــــدسات الاسلاميــــة عبد الحميد السالح	خلية للشؤون البلدية والقروية دولــــة لشــــؤون الرئاســـة احمد فوزي	اعــــة ووزيــر	الدفي الزو

Spin in 16

## نحق السيق للفعال المسترك الملكة المعاد المساق المعالمة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ـــ

قانون رقم ( ٣٣) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة

بالاموال غير المنقولة

\*\*\*

المادة ٢ ــ تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي على الوجه التالي : ــ

أ ــ بشطب ما جاء في البند ( ب ) من الفقرة ( ١ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ـــ

« على مدعي الشفعة او الاولوية عند تقديم دعــواه ان يودع في صندوق المحكمــة الثمن الملكور في عقد البيع أو ان يقدم كفالة مصرفية بمقداره، وفي حال الادعاء بان الثمن الملكور في العقد يزيد على الثمن الحقيةي او بدل المثل، فعلى المحكمة تقدير المبلع الواجب ايداعــه او تقديم الكفالة به على ان لا يوثر ذلك في حقه في استرداد ما زاد عن الثمن الحقيقي او بدل المثل المقدر ».

- ب ــ باضافة النمقرة (ج) التالية اليها : ــ
- ج تقبل دعوى الشفعة دون التقيد باجراءات المواثبة والتقرير والاشهاد .
  - ج بأضافة الفقرة ( د ) التالية اليها : –
- د ــ تختص محكمة البداية دون غيرها بدعاوى الاولوية والشفعة مهاكانت قيمتها .
  - د 🗀 بَالْغَاءُ مَا سِجَاءُ فِي الْفَقْرَةُ ( ٢ ) منها والاستَعَاضَةُ عَنْهُ بِمَا يَلِي : --

٢ – اذا تبين بنتيجة الحكم ان الثمن او بدل المثل الواجب دفعه يزيد على المبلغ المودع في صندوق المحكمة او المقدم به كفالة فعلى المدعي ان يدفع الزيادة خلال شهرين مسن تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية والاسقط حقه في تنفيذ الحكم .

#### اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

++++

يعلن انه عملا بالمادة ( 98 ) من الدستور ، أسيل القانون الموقت رقم ( ٩٨ ) لسنة ١٩٦٦ (قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنتولة ) المنشور في عدد الجريدة الرسمية (١٩٦١) الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية الساميـــة بالموافقة عليه ليحل محل القانون الموقت رقم ( ٩٨ ) المشار اليه .

رئيس إالوزراء بهجت التلهولي Spirit Con 16

111

#### اعلان

#### بمقتضى المادة ( ٩٤) من الدستور

#### 00-mt-00

يعلن انه عملا بالمادة ( ٩٤ ) من الدستور ، احيل القـــانون المؤقت رقم ( ٩٩ ) لسنة ١٩٦٦ ( قـــانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحتموقية ) المنشور في عدد الجريدة الرسميــة رقم ( ١٩٦١ ) الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢ المحلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي التمانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكيــــة السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٩٩) المشار اليه .

رئيس الوزراء بهجت التلهوني المادة ٣ ـــ تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي على الوجه التالي : ـــ

أ ــ بالاستعاضة عن عبارة ( سنة واحدة ) حيثًا وردت فيها بعبارة ( خمس سنوات ) .

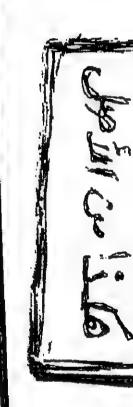
ب ــ باضافة الفقرتين (ج. د) الناليتين اليها : ـــ

ج – لا يسري حكم هذه المادة على الوكالات التي انتهى اجلها قبل نفاذ هذا القانون .

د – اذا ورد نص في صل الوكالة يحدد مدة العمل بها لاقل عن خمس سنوات فيعمل بهذا
 النص .

1971/4/10

الحثين بطلل



#### اعلان

#### بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ١٧ لسنة ١٩٦٥ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٨٤٣ الصادر بتاريخ ٢/١/١٩٦٥ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات.

بالموافقة عليه ليحلُّ محل القانون رقم ١٧ المشار اليه :

رئيس الــوزراء بهجت التلهوني

## نحد المبذ للعل منكر الملكة للفارونية ( له ) تمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على الةانون الاتي ونآمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم ( ۳٤) لسنة ١٩٦٨

# قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية

المادة 1 – يسمى هذا النَّانون ( فانون معدل لقانون اصول المحاكات الحقوقية لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٤٢ ) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (١٦ ) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : ــ ( ويكون قرار المحكمة بالرنفض غير قابل للاستثناف ما لم يكن الدفع متعلقًا بمرور الزمن فيكون القرار

المادة ٣ ــ تعدل المادة ( ٦٣ ) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة ( ٢ ) منها : ـــ ( ولا يشترط لصحة التقديم ان يكون منهما بالذات ) .

التاليتين برقم ( ١ و ٢ ) واعادة ترقيم الفقرتين ( ٢ و ٣ ) منها بحيث تصبيحان ( ٣و٤ ) .

مرتين الا لسبب يبرر ذلك ويدون في الضبط .

٢ -- يجوز للمحكمة ان تقرر رؤية الدعوى في مكان آخر يقع ضمن منطقة اختصاصها اذا رأت ان ذلك ملائم وفيه تحقيق للعدالة ويجب عليها في هذه الحالة ان تدون الاسباب التي ارتأتها لتقرير هذا الامر .

المادة ٥ ــ تعدل المادة ( ١٣٣ ) من القانون الاصلي باضافة عبارة ( او اسقاطها) بعد عبـــارة ( ايقـــاف الدعوى ) الواردة في الفقرة ( ٤ ) منها .

1978/4/40

المحت ين برط سلال

رئيس الوزراء سمعان داء د بمجت التلهوني

ربناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قــانون رقم ( ٣٥) لسنة ١٩٦٨

# قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ — يسمى هذا التمانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٨ ) ويتمرأ مع قــــانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل بـــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تضاف الى المادة الرابعة من القانون الاصلي الفقرتان التاليتان برقم ( ٣ و٤ ) : ـــ

فترة ٣ – يكون القاضي تحت التدريب الملحق بمحكمة بدائيه صلاحية النظر في القضايـــــــا الصلحية التي يحيلها اليه رئيس المحكمة .

فقرة ٤ ــ للمجلس القضائي أنيلحق بوزارة العدلية علـدا من القضاة بسبب مقتضيات الحاجة، ولوزير العدلية أن يعير أو ينتدب أي قاضي باستثناء قضاة محكمة التمييز لاية محكمة نظامية أو خاصة للمدة التي يراها مناسبة دون التقيد بالمدة المحددة للانتداب المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء وَله أن ينتدب أيا متهم للقيام بأي عمل في دوائر النيابة العامة .

المادة ٣ \_ يعدل البند ( ب ) من الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون الاصلي بأضافـــة عبـــــارة ( على الاقل ) بعد عبارة ( ومن قاضيين ) .

المادة ٤ ـــ تلغى المادة التاسعة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : ـــ

أ ــ تشكل محكمة التمييز في عمان من رثيسين وعدد من القضاة بقدر الحاجة وتنعقد بصفتها محكمـــة تمييز وعمسكمة عدل عليا من رئيس وأربعة قضاة على الاقسـل الا في القضايا الصلحية فتنعقد من رئيس وقاضيين عن الاقل ، وتنعقد بكامل هيئتها في حالة اصرار عكمة الاستثناف على حكمها المنقوض .

ب ــ اذا اشترك الرئيسان في هيئة واحدة فيرأس المحكمة الرئيس الاول . ج ــ اذا لم يشترك أي من الرئيسين في الهيئة المنعقدة فيرأس المحكمة التماضي الاقدم .

د ... عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قرارها بالاكثرية .

ه - تشمل عبارة ( رئيس محكمة التمييز ) الواردة في أي قانون أو نظام ( رئيس محكمة التمييز الثاني ) .

المادة ٥ ــ تعدل الفقرة (٣) من المادة (١٠) من القانون الاصلي حسيا عدلت بالفانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٣ بالاستعاضة عن البند (ى) بما يلي : -

ى \_ لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة العدل العليا وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنـــه يجوز للمحكمة بعد سماع أقوال المستدعي أن تأمر بتوقيف تنفيذ القرار مؤقتا اذا رأت أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، وفي هذه الحالة يحق للمحكمة أن تطلب من طالب وقف التنفيذ تقديم كفالة مالية وفقًا لما تقرره المحكمة تضمن ما قد يلحق بالمستدعى ضده مــن عطل وضرر اذا ظهر أن الطالب المذكور غير محق في دعواه .

المادة ٦ \_ تعدل المادة ( ١١ ) من القانون الاصلي بأضافة الفقرة ( ٥ ) التالية اليها : \_

 عند صدور حكمين قطعيين متناقضين من محكمتين مختلفتين ، تختص محكمـــة التمييز في تقرير أي الحكمين واجب التنفيذ ما لم يكن احد الحكمين قد تم تنفيذه .

المادة ٧ – تضاف العبارة التالية الى نهاية الفقرة الأولى من المادة ( ٢٣ ) من القانون الاصلي ( واتلاف الترضايا التي لا فائدة من بقائبا أو التي مر عليها الزمن ) .

اسين بطسلال

1978/4/40

رثيس السيوزراء بهجت التلهوني

وزيـــــــر العدليـة سمعان داود

## نحق السيق لففعل ملك الملكة للالانبيرالهام

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتيونأمر باصداره واضافته الىقوانين الدولة

قانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون استقلال القضاء

**~~+**~~

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون استقلال القضاء رقم (١٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تضاف العبارة التالية الى آخر المادة الثانية من القانون الاصلي : ـــ

« واي قاض يعود امر تعيينه الى المجلس القضائي ¤

المادة ٣ ــ تلغى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : ــ

النقرة (٤): ـــ

قد امضى سنة واحدة قاضيا تحت التدريب او ان يكون من المحامين الاساتذة او ممن يشغل عند نفاذ هذا القانون احد الاعمال القلمية في المحاكم النظامية او في وزارة العدلية وامضى في عمله مدة سنتين او ان يكون مجموع المدة التي قضاها في المحاماه وفي الاعمال القلمية المشار اليها مدة سنتين على الاقل ولا يشمل هذا الشرط القضاه تحت التدريب .

المادة ٤ ــ تضاف الفقرة (ج) الى المادة (١٣) من القانون الأصلي : -

الفقرة (ج): –

تعتبر محكمة استئناف ضريبة الدخل محكمة استثناف عادية لغايات هذا القانون .

## اعلان

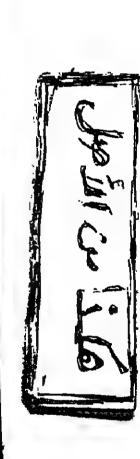
## بقتضي المادة (٩٤) من الدستور

00-bat-00

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت المعدل لقانون استقلال القضاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٥ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٨٤٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٦/١ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي التانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٦ المشار اليه .

رئيس الوزراء بهجت التلهوني



719

#### اعلان

#### 

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٦ ( القانون المعدل لقانون النقل على الطرق ) المنشور في عند الجريدة الرسمية ١٩٥٢ الصادر بتـاريخ ١٩٦٦/٩/٢٥ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنـــواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانــون المؤقت رقم ٨٠ المشار اليه .

رئيسس السوزراء بهجت التلهوني

المادة ٥ ــ تلغى المادة ( ١٥ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنها يما يلي : ـــ

#### المادة (١٥) : -

يشكل المجلس القضائي من سبعة اعضاء ويستعاض عنها بما ملي : ــــ

- ١ رئيسا محكمة التمييز على ان يكون الرئيس الاول رئيسا له .
- ٢ عضو من محكمة التمييز حسب الاقدمية وفي حالة التساوي ينتخب الاكبر سنا .
  - ٣ -- رئيس النيابة العامة
- ٤ رئيس محكمة استئناف عمان
- ۵ رئیس محکمة استثناف القدیں
  - ٦ وكيل وزارة العدلية

وعند غياب الرتيس الاول يرأس المجاس الرئيس الثاني وفي هذه الحالة ينفسم الى المجلس احد اعضاء محكمة التمييز الاخرين خسب الاقدمية وعند غياب الرئيس يرأس المجلس اقدم اعضاء المحكمسة الموجودين وفي هذه الحالة ينضم الى المجلس عضو من اعضاء انحكمة الاخرين حسب الاقدمية وعدد غياب رئيس النيابة العامة يخل محله احد اعضاء محكمة التمييز الاحرين حسب الاقدمية وعند غياب رئيس محكمة الاستثناف يحل محله من يليه في الاقدميســـة من اعضاء محكمته وعند غياب وكيل وزارة العدلية يخل محله اقــــدم اعضاء

وتعني كلمة ( الغياب ) لاغراض هذه المادة الغياب عن الوظيفة او تعذر الحضور لاي سبب مشروع .

المادة ٣ ــ تنغى المادة (٣٣ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : ـــ

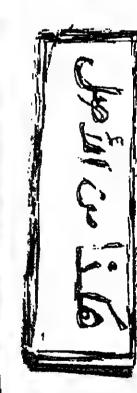
#### المادة (٣٣) : -

يخضع التمضاة فيما يتعلق بالاجازات على اختلاف انواعها للاحكام الحاصة في الاجازات المنصوص عليها في نظام الموظفين المدنيين.

#### 1971/4/40

## المحتين بطسلال

وزير اأمدليــــة



أعض\_اء

## نحد المسيد للفلك منكر الملكة للفارونية ولماتمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب ،

نصادف على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين\الدولة : ــــ

قانــون رقم (۳۷) لسنة ۱۹٦۸

# قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ – يسمى هذا القانسون ( قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٤٩ ) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢) من التمانون الاصلي على الوجه التالي : ــ

أ – تضاف العبارة التالية الى آخر الفقـــرة ( ١٢ ) على ان يكون لسيارات الصالون اربعة أبواب

ب- تضاف العبارة التالية الى آخر الفقـــرة (١٣) و ولا يجوز تأجيرها أو استخدامها ، لاغراض يجني صاحبها أو سانتمها ربحا من وراء ذلك مهما كانت الظروف .

ج – تضاف العبارة التالية الى آخر النقرة (١٥): – و ولا يكون تصميمها على شكل سيارة .

د – يلغى ما جاء بالفقرة (١٦) ويستعاض عنه بما يلي : –

١) الجسرارة : مركبة مجهزة بجهاز ميكانيكي تسير بواسطته ومصنوعة خصيصا لجر أو تحريك معسدات مخصصة للاستثمار الزراعي أو الصناعي وغير مجهزة بوسائط لحمل

٢ ) مركبات اشغال عامة : مركبة مصنوعة خصيصاً لاغراض مشاريع الاشغال العمومية وفتح العارق والاشغال الانشائية الاخرى ولا تصلح عادة لنقل البضائع والاشخاص وتعين اصنافها وأنواعها من قبل وزارة الاشغال العامة .

ه ... يلغى ما جاء في البيند (ج) من الفقرة ٢٦ ويستعاض عنه بما يلي : ... الوزن الصافي : — الحمولة : الفرق بين الوزنين القائم والفارغ ويقرر الوزن على أساس

مواصفات المصنع .

و 🗕 يلغى ما جاء في الفتمرة ( ٢٧ ) ويستعاض عنه بما يلي : 🗕

سلطة الـترخيص : تعني وزير الداخـــلية أو من ينيبه من ضبـــاط الامن العام وعلى وزير يستأنس برأي مدير الامن العام .

ز 🗕 يلغى ما جاء بالفقرة ( ٢٨ ) ويستعاض عنه بما يلي : 🗕

لجنة السير المركزية : \_ تعني لجنة مؤلفة من وزير الـداخلية وله أن ينيب عنه مدير الامن العام بتفويض خطي : ـــ

مدير السير

مدير ترخيص السواقين والمركبات

مهندس عن وزارة الاشغال العامة

مهندس عن وزارة الداخـــلية/ للشؤون البلدية والقروية

مندوب عن وزارة الاقتصاد الوطني

مندوب عن أمانة العاصمة

منىدوب عن نتمابة أصحاب السيارات الشاحنة

مندوب عن أصحاب السيارات (الركاب) تعينه سلطة النرخيص

مندوب عن نتمابة السواقين يعينه مجلس النقابة

ح \_ يلغي ما جاء في الفقرة ( ٢٩ ) ويستعاض عنه بما يلي : \_

لجينة السير الفرعية : تعني اللجنة المؤلفة في كل محافظة برئاسة المحافظ وعضوية كل من مدير \_ الشرطة ومهندس البلـــدية ومهندس المحـــافظة أما في عمان فيعتبر عضواً مدير شرطة العاصمة بدلا من مدير الشرطة .

ط ــ تضاف الفقرة التالية الى آخر المادة ( ٢ ) وترقم برقم ( ٣٠ ) : --

٣٠ ـــ لوزير الداخلية بقرار يصدره وينشر في الجريدة الرسمية أن يلحق أي نوع جديد من المركبات بأحد الانواع المبينة في هذه المادة .

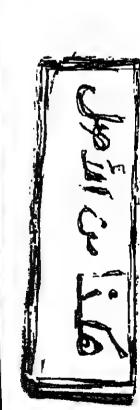
ى ــ تضاف الفقرتان التاليتان الى آخر المادة ( ٢ ) من القانون الاصلي وترقم برقم (٣٢و٣١) :--٣١ ـ أ ــ المحور ما يربط دولابين في قاعدة المركبة (الشاصي).

ب \_ عرك المركبة هي الالة التي تحول الطاقة الحرارية الى قوة ميكانيكية دافعة للمركبة.

ج ــ قاعدة المركبة ( الشاصي ) هي الجسور الطولية والعرضية التي ترتبط مع محاور الدواليب (العجلات ) وتربطها ببعضها البعض .

المركبة (الشاصي).

٣٢\_ساثق المركبة : هو كل من يقود مركبة ميكانيكية وحائز على رخصة قانونية ساريـــة المفعول من سلطة ترخيص معترف بها .



ب ــ بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) من البند (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ــ و ان الحد الاقصى للوزن المؤثر في المحور الاكثر حمولة هو أثنا عشر طنا على أن يبقى الوزن المقائم للسيارات ضمن الحدود المبيئة ادناه » . على أن لا يؤثر ذلك على الحقوق المكتسبــة للسيارات المرخصة قبل صدور هذا القانون : ــ للسيارات المرخصة قبل صدور هذا القانون : ــ

۱ ) سیارة بمحورین عشرون طنا

۲ ) سیارة بأکثر من محورین

۳ ) سیارة ذات محورین و نصف مقطورة بمحور اربعة و عشرون ط:ا واحد او محورین .

اثنان وعشرون طنا

پ سیارة ذات محورین و مقطورة بمحورین ستة و عشرون طنا

ه ) سيـــارة ذات محورين ومقطورتين بمحورين اثنان وثلاثون طنا لكل منهها .

٦) سيــــارة بأكثر من محورين ونصف مقطورة ستة وعشرون طنا
 عحور واحد.

سيارة بأكثر من محورين ومقطورة بمحورين. ثلاثون طنا

۸ ) سیارة بأکثر من محورین ومقطورتین بمحورین خمسة وثلاثون طنا
 لکل منهها .

٩) سيارة بأكثر مــن محورين ونصف مقطورة خمسة وثلاثون طنا

۱۰) سیــــارة بمحورین ونصف مقطورة بمحور ثلاثون و مقطورة بمحورین .

۱۱) سیسارة بأكثر من محورین ونصف مقطورة شلائون ط
 بمحور ومقطورة بمحورین ،

۱۲) سیسارة بأكثر من محورین ونصف مقطورة خمسة وثلاثون طنا
 بمحورین ومقطورة بمحورین ،

المادة ٩ ــ تعدل المادة (٧٥) من القانون الاصلي بألغاء ما جاء في الفقرة ( أ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ـــ

أ \_ يجب أن لا يتجاوز وزن الحمولة في كل حال الحد المعين في البند (ج) من الفقرة (٢٦) من المادة الثانية من هذا القانون.

المادة ١٠ ــ تعدل المادة (٧٦) من الةانون الأصلي بأضافة الفقرة التالية الى آخرها وترقم برقم (٤) : –

٤ لسلطة الترخيص أن ترخص باصات خصوصي تختلف مواصفاتها من حيث اقيسة المقاعد والارتفاع دون اجحاف بما ورد بالمادة (٧٢) من هذا القانون عن المواصفات الواردة في هذا الفصل اذا كان ذلك يؤمن المصلحة :

المادة ٣ ــ تعدل المادة(٤١) من القانون الاصلي بالغاء الفقر تين (أ، ب) و الاستعاضة عنهها بالفقر تين التاليتين: ــ أ ــ يجوز لسلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الاشغال الدامة أن تدين الحمد الاقصى للسرعة على الطرقة في الماكة من ذلاء ما الدرجة المرتبة المرابعة على المرابعة على المرابعة على المرابعة المراب

الطرق في المماكمة ، وذلك بالنسبة لما تقتضيه الظروف الحساصة بكل طريق ولهــــا أن تعين شروط السوق على تلك الطرق بنظام يصدر بمقتذى هذا الذانون .

ب - لا يجوز ابهراء أي سباق أو مباراه للمركبات الميكانيكية على أي طريق عمومي في المملكــة
 الا وفقا للشروط التي تضعها سلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الاشغال العامة ، ولا يعطى التصريح بذلك الا بعد ابرام عقد تأمين ضد الاضرار للغير من قبل منظمي السباق أو المباراة.

المادة ٤ ــ يعتبر ما جاء بالمادة (٤٧) من القانون الاصلي فقرة تحت حرف ( أ ) ويضاف اليهـــا فقرة تحت حرف ( ب ) بالنص التالي : \_\_

ب ــ لا يجوز سوق أية مركبة محملة بمواد كالرمل والحجارة والفوسفات وغيرها مما يكون عرضه للتطاير الا اذا كانت الحمه ل مغطاة بغطاء محكم يحول دون تطايرها أو تناثرها .

المادة ٦ ـــ يلغى ما جاء في المادة (٥٧ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ـــ

أ - يتم وضع الشاخصات واختيار أماكن وضعها من قبل مدير الامن العام .

ج – يتفق مدير الامن العام مع البلدية في وضع هذه الشاخصات داخل مناطق البلديات وتكـــون على نفقة البلدية .

اادة ٧ – يلغى ما جاء في المادة (٦٧ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : – لا يسمح بوقوف السيارات أمام مكاتب السفريات والتكسيات الا اذا سمحت لجنـــة السير المختصة بذلك وضمن الشروط التي تعينها .

المادة ٨ ــ تعدل المادة ( ٧٧ ) من القانون الاصلي على الوجه التالي : ــ

أ – ١ – بأضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) منها : \_\_
 « على أن يجرى ذلك بموجب نظام يتمره مجلس الوزراء وتعين فيـــه الشروط الواجب اتباعها في مثل هذه الحالات » .

٢ - اضافة ما يلي الى آخر الفقرة (ب) من البناء (١) للمادة ( ٧٢) من القانون الاصلي: و اما في العاصمة فلا يسمح بتسجيل أي باص بأكثر من سنة امتار اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون عيد المسلمة المسلم

المادة ١١ــ تعدل المادة (٩٦) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرات ( ب. ج. د) التالية البهــــا :ــــ

ب يجب ان يكون عمرك وجهاز توزيع الوفود (طلمبة - بخاخات ) في الركبات التي تسير على غبر البنزين مصما ومعير ا بطريقة لا تسمح بخروج دخان منظور و يجب ان يكون مختوما في جميع الاحوال بشكل لا يمكن السائق من العبث به من اجل الحصول على كمية وقود اكثرمن المقرر لها بقصد زيادة سرعتها و يجب مراعاة ابتاء جهاز توزيع الوقود مصانا باستمر ار وذلك باختباره بو اسطة الاجهزة الفنية الحاصه .

بجب تجهيز المركبة التي تسير على غير البنزين بمصافي الوقود وأبقائها نظيفة باستمرار .

د - اذا ضبطت مركبة وهي تسير على الطرف وهي تخرج دخانا منظورا ينظم تقرير بذلك من قبل ثلاثة من الاعضاء الفنيين لدى سلطة الترخيص ويرفع لسلطة الترخيص التي لها انتسحب رخصة السائق لمدة لا تقل عن أسبوع ولا تتجاوز الستة أشهر وان تحجز المركبة اداريا لمدة لا تريد على اسبوع تسلم بعدها لصاحبها واعادتها للمعاينة .

المادة ١٧ ــ تعدل المادة (١٠٤) من القانون الاصلي بألغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضه عنه بما يلي: ـــ

#### لفقرة (١)

أ ــ لا يجوز تسجيل أو ترخيص أو تجديد رخصة سير أية مركبة ميكانيكية الا بعــد ان يقدم صاحب المركبة عقد تأمين لدى احدى شركات التأمين المسجلــة في المماكة وذلك لتغطية اضرار الغير التي يسببهــا استعمال المركبة . وتشمل عبــارة (أضرار الغير) الركاب في المركبة العمومية .

ب - تحدد شروط ومقدار التأمين لمختلف المركبات الميكانيكية بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٣ ـ يستعاض عن نص الفترة (٢) من المادة (١٠٥) من القانون الاصلي بالنص التالي : ــ

المادة ١٤ــ يضاف ما يلي الى آخر الفقرة (٢) من المادة (١١١) بالنص التالي : ـــ

« واذا زاد عدد المقاعد للركاب عن ثلاثة مقاعد بما فيهم السائق يستحق على السيارة الرسم الاكثر وفق الملحق رقم (٢) لهذا القانون .

المادة ١٥– تعدل المادة (١١٣) من القانون الاصلي باضافة العبارة التاليه الى آخرها ﴿ الَّتِي لا يجوز اعسادة تسجيلها أو ترخيصها اذاقررت سلطة الترخيص شطيها لعدم صلاحيتها بقرار من اللجنة الفنية ﴾ .

المادة ١٦– يلغي ما جاء في المادة (١١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :ـــ

118 - ١ - لا يجوز الترخيص لراكبين جانب السائق لسيارات الصالون الا اذا كـــان عرض المتعد الامامي ومتصلا ٥٠٠ سم فأكثر ، وكان الكيرعلى المقود و ١٥٥ سم فأكثر اداكان الكير ارضي ، واذا كان المقعد للركاب منصولا فيجب ان يكون عرضه و مع من الكير ارضي ، واذا كان المقعد الركاب منصولا فيجب ان يكون عرضه و مع من الكير ارضي ، واذا كان المقعد الامامي .

٢ – اما بالنسبة للسيارات الشاحنة ، فيجب ان يكون عرض المقعد متصلا ١٥٠ سم فأكثر اذا كان الكير على المفود و ١٥٥ سم فأكثر اذا كان الكير ارضي ، واذا كان المقعد للركاب منفصلا فيجب ان يكون عرضه ٩٠ سم فأكثر ، ويؤخذ القياس للمقاعد المتصلة ما بين البابين من الداخل وفي منتصف المقعد عرضا .

ولا يجوز احداث تجاويف في فرش الابواب للسيارة او تغيير او تعديل في جسم السيارة وعند التصميم الاصلي بقصد الحصول على هذه المقاسات .

٣ ــ لا يجوز ترخيص سيارات للركاب الا اذا كانت المقاعد خلف بعضهـــا البعض
 وباتجاه مقدمة السيارة وان لا يقل عمق كل من المقدد الامامي والحلفي عن٤٥ سم.

المادة ١٧- تضاف الى آخر الفقرة (٢) من المادة (١٢٤) من القانون الاصلي عبارة ( و في حالة مضيي سنة على انهاء الرخصة تعتبر المركبة مشطوبة من التيود ) .

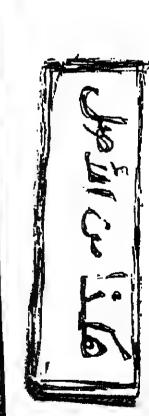
واضافة فقرة برقم (٤) الى المادة المذكورة بالنص التالي : –

لا يجوز تجديد رخصة اقتناء اية مركبة ميكانيكية الا بعد التأكد من ان صاحب الرخصة قد دفع
 كافة الغرامات التي حكم بها عليه لار تكابه جرما خلافا لهذا التانون وتعديلاته او الانظمة والتعليات
 الصادرة بمقتضاه » .

المادة 10 أ ـ يعدل البند السادس من الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) من القانون الاصلي على النحو التالي : \_ وحات سيارات رئيس الوزراء ورئيسي مجلس الاعيان والنواب والوزراء والاعيان والنواب والوزراء والاعيان والاحرف والارقام حمراء وتوضع كلمة (حكومة) على لوحات سيارات رئيس الوزراء والوزراء ، وعبارة (مجلس الامة) على لوحات سيارات رئيسي مجلسي الاعيان والنواب والاعيان والنواب وامين عام مجلس الامة .

ب — اضافة البند التالي برقم (١٣) الى الفقرة (أ) من المادة ١٢٩ من القانون الاصلي بالنص التالي: —
١٣ ــ لوحات سيارات (الادخال المؤقت سوداء والاحرف والارقام بيضاء) مع عبارة
( ادخال مؤقت ) وتعامل كالسيارات الاجنبية وفق المادة (٢٠٨) من القانون الاصلي .
على أن تراعى القوانين والانظمة واوامر الدفاع التي تصدر من حين الى آخر .

المادة ١٩ – يلغي ما جاء في المادة (١٤١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : – ( يجوز للمحيل أن يحتفظ برقم السيارة لتخصيصه لسيارة اخرى ، ويحوز عليها في غضون مدة سنة من تاريخ الاحالة ويشطب الرقم عنه بعد مرور هذه المدة .



١٥٩ أ \_ يجب أن ينص في رخصة الســـوق على صنف أو أصناف المركبات المرخص بسوقها وتقسم رخص السوق الى الفئات التالية : ـــ

- ١ ) رخصة قيادة دراجة نارية وتصرف لمن يقود دراجة نارية ۾
- ٢) رخصة قيادة سيارة صالون خصوصية وتصرف لسائق سيارة الصالون الحصوصية .
- ٣ ) رخصة قيادة سيارة صالون عمومي وتصرف لسائق سيارات الصالون العمومية التي لا يتجاوز عدد ركابها على ثمانية أشخاص بما فيهم السائق وذلك بعد مزاولة مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الثانية لمدة سنة واحدة ;
  - ٤) رخصة قيادة سيارات الشحن
- حتى حمولة ٥٠٠٠ كغم وتصرف لسائق سيارات الشحن بعد مضي عامين على
   مزاولة مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الثالثة شـــريطة أن
   يجتاز الفحص الفني على هذا النـــوع من السيارات .
- ب تزيد حمولتها على ٥٠٠٠ كغم وتصرف لسائق سيارات الشحن بعد مضي عام واحد على مزاواته مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الواردة تحت البند (أ) من الفقرة (٤) من هذه المادة شريطة أن يجتاز الفحص الذي على هذا النوع من السيارات .
- م) رخصة قيادة لسوق سيارة باص وتصرف بعد مضي عام واحد على مزاولته مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الواردة تحت البند (ب) من الفقرة (٤) من هذه المادة شـــريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات وفحصا آخر بالاسعافات الاولية .
- رخصة قيادة الجرارات الزراعية وتصرف لسائقي هذا النوع من الجرارات بعد اجتيازه
   فحصا فنيا على هذا النوع .
- رخصة قيادة الجرارات الانشائية الماءدة لفتح الطرق والاعمال الانشائية الاخرى
   وتصرف لسائقي هذا النوع من الجرارات بعد اجتيازه فحصا فنيا على هذا النوع .
- ٨) رخصة قيادة مؤقتة وتصرف طبقا لشروط تضعها سلطة الترخيص بنظام يصدر بمقتضى
   هذا القانون .
- بــ يجوز لسلطة النرخيص أن تصرف رخصة فيادة أية فئة من المركبات لمن سبقت له الحدمة في القوات المسلحة والامن العام كسائق من الدرجة الاولى شريطة أن يجتاز الفحص الفني المقرر لتلك الفئة في الفقرة (أ) من هذه المادة دون التقيد بالمدد المعينة فيها .
- ١٦٠ أ \_ لا تعطى رخصة السوق مـن الفئة الاولى والثانية الالمن توفرت فيه الشـــروط التالية : \_\_
   ١٦٠ أن يكون قد أتم الســنة الثامنة عشرة من عمره :
- ٢) أن تثبت لياقته الصحية بشهادة صادرة من طبيب الحكومة تحمل صورته الشمسية
   وتوقع الشهادة والصورة من الطبيب .

المادة ٢٠ ــ تشطب الفقرة الاولى من المادة ١٥٢ من القانون الاصلي وتصبيح الفقرة (٢) مادة قائمة بذاتها . المادة ٢١ ــ تعدل المادة ١٥٣ من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقره (أ) واضافة فقرة جديدة بحرف (ب) اليها بالنص التالي : ـــ

ب ــ لسلطة الترخيص ان تعين لونا خاصا لاي نوع من المركبات او لاي جزء من اجزاما فيما عدا
 ميارات الصالون الحصوصية .

المادة ٢٢ — تضاف الى القانون الاصلي المادة الجديدة التالية بعد المادة (١٥٦) منه مباشرة .

#### ۱۵۱ – مکرره

اً ۔ يجب ان يكـــون في كل سيارة بـــاص قاطـــع تذاكر (كنترول) مرخص من دوائر السير تتوفر فيه الشروط التالية : \_ـ

- ١ ) أتم الثامنةعشرة من عمره
- ٢ ) ان يكون ملما بالقراءه والكتابة .
- ٣ ) ان يكون خاليا من الامراض المعدية بموجب شهادة طبيب حكومي .
  - ٤ ) ان لا يكون محكوما باية جناية او جنحة اخلاقية .
    - ان لا یکون مدمنا علی المسکرات .

ب ــ يقدم طلب الترخيص مرفقا بالاوراق التالية : ــ

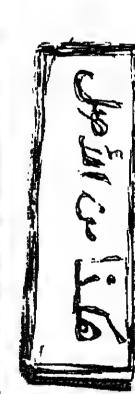
- ا ثلاث صور بتماس ٤×٤مم ماخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .
  - ٢ ) هويته الشخصية .
  - ٣ ) شهادة حسن السلوك .

ج - تعطى الرخصة لمدة اثني عشرشهرا وتجدد خلال خمسةعشر يوما من تاريخ انتهائها بعد استيفاء الرسوم المقرره والغرامات الحكوم بها .

المادة ٢٣ ــ يلغى ما جاء في المواد (١٥٨ الى نهاية ١٦٧) الواردة في الفصل الثامن من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ـــ

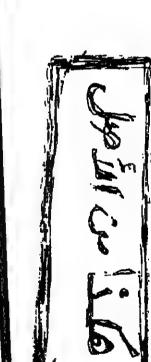
### الفصل الثامن رخص السواقين

- الايجوز لاي شحص في المملكة الاردنية الهاشمية ان يسوق مركبة على اي طريق ما لم تكن سلطة الترخيص قد منحته رخصة السوق وكانت هذه الرخصة في حيازته ولا تسري احكام هذه المادة على اي شخص اعفي بمقتضى هذا القانون.
- ب يخضع تعليم سوق المركبات بما في ذلك الدر اجات على الطرق العامة لشروط تضعها سلطة الترخيص. ح - تشتمان خصة السرق على المسلمة على المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة الترخيص.
- ج تشتمل رخصة السوق على سجل خاص يدون فيه السوابق القضائية وسائر الاحكام الاخرى
   التي يترتب عليها دفع الغرامات الفورية طبقا لاحكام المادة (١٨٧) مكررة.



- ب ــ يقدم طلب الحصول على رخصة السوق الخصوصية حسب النموذج المقرر من قبـــل سلطة الترخيص مصحوبا بالاوراق التالية : \_\_
  - ١ ) ست صور بقياس ٤٪٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .
    - ٢) هويته الشخصية أو جواز سفره .
  - ٣ ) وثيقة اقامة فعلية دائمة في المماكة الاردنية الماشمية اذا كان الطالب غير أردنيا .
    - ٤) وصلا يشعر بدفع رسم فحص السوق .
- جــ لا تصرف رخصة السوق الطالب الا اذا اجتاز بنجاح امام لجنة فنية تشكلها سلطة الترخيص
   الفحص الفني المطاوب واختبار في قواعد المرور واشاراته .
  - ١٦١ أ ــ يشترط في طالب رحصة السوق من الفثات ( ٧ . ٢ . ٥ . ٤ . ٧ ) ما يلي : ـــ
    - ١ ) أن يكون قد أتم واحدا وعشرين سنة ميلادية من عمره .
- أن لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو جريمة من جرائم المخدرات أو جريمة علية بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد مضى ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة أو سقوطها بالتقادم . وتلغى حكما وتسحب اداريا كل رخصة سوق من الفئات (٢، ٣، ٤، ٥، ٢، ٧، ٣) اذا صدر حكم قطعي بحق حائزها لارتكابه احدى الجرائم المبينة فيا تقدم .
- ب يتمدم طلب الحصول عـــلى رخصة السوق من الفئات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المـــادة حسب النموذج المقرر من قبل سلطة الترخيص مصحوبا بالاوراق التالية : ـــ
- ا تقريرا طبيا من طبيب الحكومة يثبت أن الطالب سليم من أي مرض أو عطل دائم قد يؤثر في مقدرته على ضبط المركبة ;
  - ٢ ) ست صور شمسية بقياس ٤×٤ سم مأخوذه بشكل يظهر كامل وجهه .
    - ٣ ) بيان فئة رخصة السوق المطلوبة .
    - ٤) وصلا يشعر بدفع رسم فحص السوق.
      - ه ويته الشخصية أو جواز سفره.
        - ٦ ) شهادة حسن سلوك .
    - ج ــ يعين موعد الفحص من قبل سلطة الترخيص .
  - د على الرغم مما جاء في هذه المادة لا تعطى رخصة لسوق سيارة عمومية الا لمن كان اردنيا .

- أ \_ تدوير المحركوانطلاقالسيارة بصورة -بيدة على خط مستقيم أو على خط منعطف. ب ــ الوقوف في الحالات العادية والحالات الطارثة .
- ج ـــ المرور عن مركبة اخرى وملاقاتها على طريق واحدة وعلى طرق متقاطعة .
- د ــ تدوير المركبـة في الطريق والى اليمين أو اليسار في ملتقيات الطرق ومفارقها
   وعلى طريق محدودة العرض .
  - هـ تسيير المركبة الى الوراء في طريق مستقيم وعلى المنعطفات.
    - و \_ ضبط المركبة اثناء سيرها .
    - ز ـــ التوقف والانطلاق في الطرقات ذات الميل الشديد .
      - حـــ اجتياز مفارق الطرق وملتقياتها .
- ط اعطاء الاشارات اللازمة في الوقت الملائم للاعلان عن تبديل أوضاع سيره باستعمال اليد أو تأشيرة الامتثال بسرعة الى مـــا توجبه الشاخصات أو الى الاشارات التي يعطيها رجال السير والانتباه الى الاشارات التي يقوم بها مستعملو الطريق .
- ١٦٢ اذا لم ينجح الطالب بالفحص المذكور في المادة السابقة فبأمكانه تقديم فحص جديد بعد انقضاء مدة لا تقل عن شهر واحد من تاريخ سقوطه .
  - ١٦٣ أ ـ لا تعطى الرخصة الى طالب الرخصة : -
- اذا ظهر أنالطالب سائقا مرخصا سابقا أوقف العمل برخصته أو سحبت منه بموجب
   حكم قضائي أو امر اداري .
- ب ــ تسمحب حالاً بصورة ادارية كل رخصة سوق حصل عليها الطالب بأحدى الطرق المذكورة أعلاه ولا يحول هذا الاجراء دون ملاحقته جزائيا .
- 178 أ ــ اذا كانت ثتيجة الفحص مرضية فيعطى الطالب رخصة سوق من الفئــة المذكورة في الطلب مقابل دفع الرسوم المعينة بالملحق رقم (١) لهذا القانون وتكون الرخصة حسب النموذج المقرر. ب ــ تؤرخ رخصة السوق وترقم وفقا لترتيب اعطائها وتسجيلها ويذكر في التسجيل فئة أو فثات المركبات التي يجوز للسائق سوقها .



- ١٦٦ أ يجب أن يطابق نظر سائقي المركبات الدر بجات التالية : . .
- ان لا تقل قوة البصر عن (٦/٦) بعين واحده و (١٢/٦) بالعين الثانية . لسائقي السيارات من الفئة الخامسة . ويعد لائقا من كانت قوة نظره بالعين اليمني (٩/٦) وفي العين اليسرى (٩/٦) .
- ۲) ان لا تقل قوة البصر عن (٩/٦) بعين واحده و (١٨/٦) بالعين الثانيسة لسائقي السيارات من النثات الثانية والثالثة والرابعة والسادسة والسابعة. ويعد لاثقا من كانت قوة بصره بالعين اليمنى (٩/٦) وفي العين اليسرى (٩/٦).
- ان لاتقل قوة البصر عن (٦/٦) و (٩/٦) بالعين الثانية لسائقي الدراجات النارية .
   و يعد لائقا سائقو الفئتين السادسة والسابعة اذا كانت قوة بصره لاتقل عسن (٩/٦) بالعين الثانية .
  - ب ــ ان يكون مدى البصر المأخوذ بالنحص اليدوي طبيعيا في كلتا العينين .
    - ج ان تكون قوة تحديد البصر وتوجيهه الى نقطة واحده طبيعية .
  - د ان يكون البصر سليما من العاهات كالحول أو وجود ( بتره ) ( رشقه ) على العين .
    - ه ان تكون قوة تمييز الالوان طبيعية .
- و يسمح لسائقي المركبات الخصوصية باستعمال نظارات لجعل بصرهم مطابقا للمرجات المشار اليها أعلاه .
- ز يسمح لسائقي السيارات العمومية من الفئات(٣،٤،٥) باستعبال النظارات الطبية اذا سبقت لهم مزاولة مهنة السواقة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات واصبحت قسوة بصرهم باستعبالها مطابقة للدر جات المشار اليها في البنود (٣،٢،١) ) من الفقرة (أ) من هذه المادة .
  - في الحالات التي يسمح بها استعمال النظارات يجب أن تتوفر الشروط التالية : \_
     ١ ) إن لانك درة بريان مراث النظارات يجب أن تتوفر الشروط التالية : \_
- ان لاتكون قوة النظارة أكثر من (٦/ديوبترى) وفي حالة وجود اسطواني مع كروى
   في ذات العدسة يجب ان لا يزيد مجموع الاسطواني والكروى عن (٦/ديوبترى)
- ٢) يجب أن لايزيد الفرق بين قوة النظارة في العين الواحدة عن النظارة في العين الاخرى
   على (٢/ديوبترى) وفي حالة وجود اسطواني مع كروى يجب أن لايزيد الفرق بين جموع قوة النظارة في العين الواحدة عن قوتها في الاحرى على (٣/ديوبترى).
- ط ــ اسلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الصحة أن تعين الامراض والعلل والعاهات الدائمة التي تمنع من مزاولة قيادة السيارات على أن يصلـر ذلك بنظام ينشر في الجريدة الرسمية .
  - ١٦٧ يجوز لحامل رخصة سوق من الفئة الثالثة أنيسوق سيارة من الفئة الثانية ويجوز لحامل رخصة السوق من الفئت الثانية ويجوز لحامل رخصة السوق من الفئات (٣٠٢) ويجوز لحامل رخصة السوق من الفئات (٤٠٣٠٢) .

- 17۸ أ ــ يعمل بالرخصة المنصوص عليها من الفئة الثانية من المادة (١٥٩) لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديدها على ان يقوم المرخص له بسداد الغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام هذا القانون بعد دفع الرسوم المقررة ولا تجدد الا اذا قدم حائز الرخصة شهادة طبيسة جديدة حسبا ورد في المادة (١٦٠) أما الرخص المنصوص عليها في الفئات (٢،٤،٥،٢،٥،٢) من المادة (١٥٩) فلا تسرى الا لمدة اثنا عشر شهرا ويجوز تجديدها على ان يقوم المرخص له بسداد الغرامات المحكوم بها بمخالفة أحكام هذا القانون وتقديم شهادة طبية جديدة حسب ما جاء في المادة (١٦١).
- ب \_ ١ \_ يمكن تحديد مدة مفعول رخصة السوق من الفئة الثانية اذا تبين ان صاحبها مصاب بعاهة لاتمنعه حاليا من السوق ولكنها تشتد فيها بعد .
- ٢ \_ وفي غير حالة الظروف القاهرة تلغى الرخصة اذا لم يستوف المرخص له اجراءات
   تجديدها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انشائها .
- ١٦٩ أ ــ تسحب رخصة السوق بعد منحها اذا ثبت انحائزها قد فقد اهلية الحصول عليهاكما ورد في هذا القانون .
- ب لسلطه الترخيص سحب رخصــة السوق لمدة لاتقل عن سنة ولاتزيد عن خمسة سنوات اذا ثبت بحكم قضائي قطعي ان صاحب الرخصة كان قد ارتكب وهـــو يقود المركبة الميكانيكية جرما خلافا لاحكام المادة ( ٣٤٣ ) من قانون العقوبات .
- ج ــ اما اذا كان الحكم القطعي لارتكاب جرم خلافا لاحكام المادة ( ٣٤٤) من قانون العتمر بات تكون مدة سحب الرخصة من سنة الى سنتين .
- د ــ تضاعف مدة ايقاف العمل بالرخصة اذا ارتكبت تلك الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين
   (ب، ج) من هذه المادة و هو بحالة سكر او تحت تاثير المخدرات او لاذ بالفرار اثر الحادث .
- هـ تسحب اداريا رخصة السوق من حائزها الذي يرتكب جرما من الجرائم المنصوص عايها في
   هذه المادة لحين صدور القرار القطعي .
- و اذا كان السائق غير مرخص وضبط وهو يقود مركبة يحرم من الحصول على رخصة لمسلمة ستة اشهر . واما اذا كان السائق مرخصا ورخصته موقوف العمل بها بمقتضى ها القانون وضبط وهو يقود مركبة تضاعف مدة توقيف العمل بارخصة.
- الرخص التي يتقرر ايقاف العمل بها او الغائبا تسحب من صاحبها مؤقتا في حالـــة الايقاف ونهائيا
   في حالة الالغاء
- ١٧١ يجوز لسلطات الترخيص ان ترفض تجديد رخصة السوق كليا اذا ثبت لها بصورة مقنعة ان الطالب شخص يجب ان لايمنح رخصة سوق كما يجوز للسلطة المذكورة ان ترفض تجسديد هذه الرخصة للمدة التي تراها مناسبة في حالة طلب تجديد الرخصة ويؤخذ بعين الاعتبار الاحكام الصادرة بحق طالب التجديد خلال الاثنى عشر شهرا التي سبقت تاريخ الطلب .

- ١٧٢ ﴿ يَجُوزُ لَسَلَطَةَ النَّرَ خَبِصَ انْ تَسْتَنَّنِي مَنْ النَّمْحُصُ الطَّبِي وَالْغَنِي مِنْ يَحْمَلُ رخصة مُوقَ ثُمَّ تُنْتُهُ مُلِّمًا بِعَدْ صادرة من السلطات المختصة في البلاد الاجنبية .
- ١٧٣ أ ــ تسلم رخصة السوق المنتهية مدتها او التي سحبت من حاملها الى سلطـــة المرخيص في غضون خمسة عشر يوما اذا كانت مفقودة فعليه ابلاغ دوائر السير خطيا عنها خلال هذه الملة .
- ب ــ اذا فقدت زخصة السوق او اتلانت عرضا يحق لصاحبها ان يحصل على نسخة ثانيـــة مقابل الرسوم المعينة بشرط ان تقتنع سلطة الترخيص بحسن نيته .
- ١٧٤ يكون حامل رخصة السوق الذي يرافق شخصا في مركبه لاجل تعليمه السوق مسؤولا عن مراعاة جميع الاحكام المبينة في هذا الفصل ، وخظر عليه ان يسمح لمن يتعلم السوق بسوق المركبــة على اية طُريقة في منطقة بلدية الااذا تحقق من انه يحسن قيادة المركبة تماما ويجب ان يكون ملما بميكانيكي السيارة وصيانتها .
  - ١٧٥ أ لاتعطى رخصة لسوق عربه الالمن توفرت فيه الشروط التالية : ـــ
    - ١ ) اتم الثامنة عشرة من عمره .
    - ٢ ) ان لايكون محكوما بمنعه من ممارسة سوق العربات .
      - ٣ ) ان لايكون ملمنا على المسكرات .
    - ٤ ) ان يكون له محل اقامة فعلية في المملكة الاردنية الهاشمية .
      - ب ــ يتمدم طلب الترخيص مرفقا بالاوراق التالية : ــ
  - ۱ ) ثلاث صور بقیاس ٤×٤ سم ماخوذه بشكل يظهر كامل وجهه.
    - ٢ ) هوينه الشخصية .
    - ٣ ) شهادة حسن سلوك .

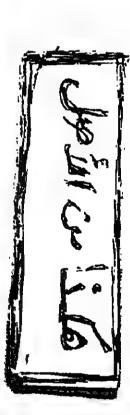
- ٤) وصلا يشعر بدفع الرسوم المقرره.
- جـ تسرى الرخصة لمدة اثنى عشر شهرا من تاريخ صدورها وتجدد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهائها بعد دفع الرسوم المقررة والغرامات المحكوم بها ة
  - ١٧١ لاتطبق الاحكام المتعلقة بالسواقين بهلما القانون على من يلي : ـــ
- عشرة كيلو مترات في الساعة . وان لايقل عمر ساتقها عن ثماني عشر سنة كاملة ما داموا في الاراضي الزراعية وخارج الطرق العامة .
- ب ــ الساتقين الحائزين على رخصة سوق دولية لفئة المركبات المتعلقة بهذه الرخصـــة اذا كانوا قادمين بسياراتهم المسجلة في الحارج باسمهم بقصد السياحة شريطة الحصول على تاشيرة من دائرة السير المختصة مجانية لمدة اقصاما ثلاثة اشهر قابلة للتعجديد.
  - ج سائقي المركبات المسجلة في البلدان الاجنبية المعقود معها اتفاقى خاص .

المادة ٧٤ ــ تعدل المادة ( ١٧٧ ) من القانون الأصلي باضافة الفقرات الجديدة التائية اليها برقم ( ١٣٠١٣ ، ١٤ ): ـــ ۱۲ ــ ان یکون ذو هندام ومظهر لائق .

- ١٣ ـ يجب ان يكون بحيازة السائق بطاقة حسب النصمم الذي تضعه سلطة الترخيص تحمل صورته الشخصية ورقم سيارته وتفاصيل رخصة سوقه وتصدق هــــذه البطاقة من قبل دوائر السير المختصـــة وتلصق في مكـــان ظاهر داخل السيارة بشكل يمكن للركاب ورجال الامن العام
- ١٤ ــ يجب على سائق الدراجة النارية ان يضع على راسه خوذه واقية للصدمات تنوفر فيها الشروط التي تعينها ساطة الترخيص .
- المادة ٧٥\_ يلغي ما جاء في المادة (١٧٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ـــ و تستوفى الرسوم وفقا للملحق رقم (١) من هذا القانون على ان لمجلس الوزراء اصدار انظمــــة لتعديل هذا الملحق ۽ .

ألمادة ٧٦\_ تعدل المادة ( ١٨٣ ) من القانون الاصلي على الوجه التالي : –

- أ 🗕 بالغاء ما جاء في مستهل الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي : 🗕
- (تستثنى المركبات العسكرية ومركبات الامن العام وساثقوها من أحكام الفصول السادس والسايع والثامن والعاشر من هذا القانون بشرط مراعاة الامور التالية : ــــ
  - ب ... باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (٦): -
- ٣ ــ اذا تخلي صاحب المركبة المستثناه عن ملكيتها لشخص آخر غير مستثني ، توجب على هذا الاخير دفع كافة الرسوم عنها .
  - المادة ٧٧ تعدل المادة ( ١٨٥ ) من القانون الاصلي على الوجه التالي : -
    - أ \_ بأضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة ( أ ) منها : \_
  - ( أو الانظمة أو التعليات الصادرة بموجبه ) .
  - ب ــ باضافة الفقرة الجديدة التالية الى آخرها بحرف ( ك ) : --
- ك ــ بالرغم مما ورد في هذه المادة يعاقب بغرامة متدارها ماثة فلس . كل من ارتكب ما يخالف احكام المواد ( ٢٠،١٩،١٥) من القانون الاصلي . ولا يلاحق قضَّاتيا من يدفع هذه الغرامـــة فورا وتحصل الغرامات الفورية بالطريقة التي يعينها مجلس الوزراء بنظام يصدر بمقتضى هذا التمانون .
  - المادة ٢٨ ــ تعدل المادة ( ١٨٦) من القانون الاصلى بالاستعاضة عن رقم (١٨٧) الواردة فيها برقم (١٨٥)
    - المادة ٢٩ تعدل المادة (١٨٧) من القانون الاصلى بأضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (٦) :-
- ٣ تحكم المحكمة بسحب رخصة سوق كل شخص ارتكب خمسة مخالفات من المحالفات التي من طبيعتها تعزيض حياة الناس وأموالهم للخطر أو أكثر لاحكام هذا القانون خلال مسدة سنة مالية واحدة وللمدة التي تراها مناسبة على ان لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز ستة اشهر .



مسبقة من سلطة الترخيص بتنسيب من اللجنة الفنية ، كما لا يجوز بحــال من الاحوال صنع شاصيهات ( جسور السيارة الطولية والعرضية ) من قبل المصانع المحليه او الاجنبية الابمتتضى مواصفات وشهادات فنية من بلد المنشأ ومن مصانع مركبات معترف بها .

. ب \_ لا يجوز تسجيل اية مركبة جمعت محليا خلافا لمواصفات المصنع في المنشأ .

1978/4/40

حابس المجالي

بهجت التلهوني هاشم الجيوسي

سمعان داود

حسن الكايد

الاشغـــال العـــامة بشاره غصيب

المادة ٣٠\_ أ \_ تضاف الى القانون الاصلي المادة الجديدة التالية بعد المادة (١٨٧) مباشرة برقم(١٨٧)مكررة. ۱۸۷ مکرره

أ - ١ - بالرغم مما ورد في أي تشريع تختص المحاكم البلدية والصلحية بالنظر في جميع الجرائم المرتكبة خلافا لهذا القانون وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه سواء أكان مرتكب المخالفة مدنيا او عسكريا .

٢ - لا يلاحق النحالف قضائيا اذا دفع مباغ خمساية فلسعنكل مخالفة يرتكبها، وذلك خلال مدة عشرة ايام من تاريخ تبليغه المحالفة ، وفي هذه الحالة لا يْعَقُّ له ان يطعن في ذلك امام اي مرجع قضائي .

٣ – يُحال المحالف الى المحكمة المختصة اذا لم يقم بدفع هذه الغرامة المدونة في البند السابق، على دينارين .

٤ — بالرغم مما ورد في المادة (٧٢) من قانون العقوبات لا يجوز ادغام العتموبات المحكوم بها بموجب هذا القانون شريطة ان لا تتجاوز العقوبة الحد الاعلى المبين بهذا القانون .

ويحق للمخالف أن ينيب عنه أنابة خطية معفاة من الرسوم شخصا آخر لحضور المحاكمة.

ب- لمجلس الوزراء اصدار انظمة لتعيين كيفية وضبط المخالفات وتعيين الاشخاص الذين يتولون استيفاء الغرامات وطريقة تحصيلها وتسجيلها وتقريرالنماذج التي تستعمل لغايات هذا القانون.

ج ــ يعفى من العقوبة مرتكبو المخالفات التي ارتكبت خلافـــا لاحكام قانون النقل على الطرق وتعديلاته قبل ١٩٦٧/١٠/٣١ والتي لم تنفذ بعد .

المادة ٣١ـــ تعدل المادة (١٨٩) من القانون الاصلي بأضافة الفقرتين الجديدتين التاليتين اليها بحرفي (ج، د ) : -

ج ــ تصدق قرارات اللجنة الفرعية من قبل اللجنة المركزية ما عدا القرارات المنصوص عليها في الفتمرة (ب) من هذه المادة .

د - تنشر في الجريدة الرسمية جميع القرارات التي تصدرها لجنة السير المركزية ولجان السير الفرعية.

المادة ٣٢\_ تعدل المادة (٢٠٠) من التمانون الاصلي بحدف العبارة التالية الواردة في اخر الفقرة ( ى ) منها . ( سواء كان التطويل من الوسط او المؤخرة ) .

المادة ٣٣ ـ يلغى ما جاء في المادة (٢٠١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ـــ

المادة (۲۰۱)

أ ـ يحق لسلطة الترخيص بتنسيب من اللجنة الفنية تسجيل اي مركبة مجهزة تجهيزا محليـــا خلافا للشروط المبينة في المادتين ( ٧٢ ، ٢٠٠) كما لا يجوز ادخال اية تعديلات فنية او لحامات الشاصي المركبة خلافا للمواصفات الامساسية التى يقررها المصنع الا بعد الحصول على موافقة

## خداطسية للفتل منكر الملكة للفرونية المائمية

يمقتضى المادة ٣١ من اللستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ــ

قانون رقم ( ۳۸) لسنة ۱۹۲۸

## قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاسلحة النارية واللخائر لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم ( ٣٤ ) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ... يستعاض عن عبارة ( وزير الدفاع ) اينها وردت في القانون الاصلي وتعديلاته بعبارة ( وزير الداخلية ) .

المادة ٣ ـــ تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي حسبا استبدلت بالتمانون رقــــم ( ١٤) لسنة ١٩٦٦ بشطب ما جاء بعد عبارة ( للدفاع عن النفس ) من الفقرة ( أ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : \_

« شريطة ان يحصل الشخص الذي يرغب في اقتناء السلاح على رخصة مسبقة من وزير الداخلية او من ينيبه وذلك قبل شراء السلاح من التاجر ، وعـــلى التاجر البائع ان يسجل رقـــم الرخصة واسم الشاري في مسجلاته » .

1471/4/40

استين بطسلال

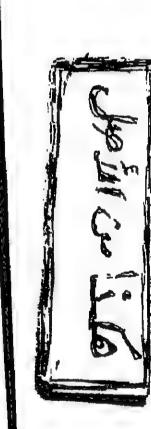
وزيـــر وزيـــر وزيـــر رئيـــس الداخليـــة الداخليـــة السوزراء الداخليـــة الداخليـــة المحالي حسن الكايد سمعان داود بهجت التلهوني

### اعلان بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ( ٩٤ ) من الدستور . احبل القانون المؤقت رقم ( ٩١ ) لسنة ١٩٦٦(قانون معلل لقانون الاسلحة النارية والذخائر المنشور في عدد الجريدة الرسمية ( ١٩٥٧ ) الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٢ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي التمانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيانوالنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٩١ المشار اليد .

رتيس الوزراء بهجت التلهوني



### اعلان

### بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ( ٩٤ ) من الدستور ، احيل القانون المؤقت المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٥ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ( ١٨٧٣ ) الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٩/١٦ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيـــان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ( ٣٩ ) المشار اليه .

رثيس الوزراء بهجت التاهوني

## نحى السيق للفعل ملك الملكة للعلانية العاتمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي و نأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ـــ

قانون رقم ( ۳۹) لسنة ۱۹٦۸

### قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه مـــن تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ تشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ \_ يعتبر ما جاء في المادة ( ١٤٨ ) من القانون الاصلي : فقـــره رقم (١) ويضاف اليها فقرة برقم (٢)

٧ – يجوز الاعتماد على اقوال متهم ضد متهم آخر اذا وجدت قرينة اخرى تؤيدها ويحق للمتهم الآخر او وكيله مناقشة المتهم المذكور .

الادة ٣ ـ يلغى ما جاء في المادة ( ٢٧٠ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــ

٢٧٠ – يقبل الطعن بطريق التمييز جميع الاحكام والقرارات الجنائية الصادرة عن محكمة الاستثناف وقرار منع المحاكمة الصادرة من النائب العام في القضايا الجنائية .

المادة ٤ ــ تعدل المادة ( ٣٢٣ ) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة ( ٢ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ــ

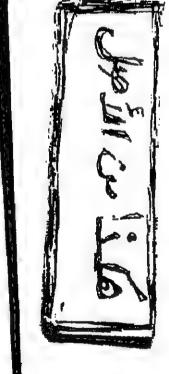
٢ – اما اذا كان الطلب يتعلق بخلاف على الاختصاص بين محكمتين او مدعيين عامين او محكمة ومدع عام تابعين لمحكمة استثنافية واحدة فيقدم الطلب الى هذه المحكمة .

المادة ٥ ـــ رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون :

1471/4/40

رثيس الوزراء بهجت التلهوني

وزيسر العدلية سمعان داود





## نحق السبق للفاق المسترافي المسترافياتم.

بمقتضى المسادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ـــ

قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٨

### قانون معدل لقانون التبغ

00-10-0

المادة ١ -- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع قانون التبغ رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل أرقام الفقرات (١، ٢، ٢) من المادة الرابعــة بحيث تصبح (أ، ب . ج) وتضاف اليهـــا الفقرات التالية :ـــ

- د ـ مع مراعاة نصوص الفقرة (ه) من هذه المادة لا يسمح لشركات صنع التبغ والسجاير بزراعــة التبغ لحسابها بأسمها مباشرة أو بواسطة آخرين ويدخل في ذلك أي ارتباط للشركة مع أي شخص اذا كان من شأنها أن تتحكم الشركة بالمحصول أو بأي جزء منه وللسلطة أن تسحب الرخصة الصادرة لأي شخص اذا اقتنعت بأنه يزرع بصورة مخالفة لحذه الفترة ، وان ترفض تجديدها نهائياً ويعاقب على هذه المخالفة بالاضافة الى ذلك بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .
- و ـــ يسمح لشركات صناعة السجاير اقامة مشاتل لزراعة التبغ وذلك لتنمية اشتال النبغ واجراء الابحاث العلمية عليها لتحسين الاصناف .
- ز كل تبغ وجد في حوزة المزارع في غير المكان المصرح به في طلب تصريح الزراعة المشار البهـــا في الفقرة (أ) من المادة الرابعة من القانون الاصلي يعتبر مهرباً ويعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٢) من القانون الاصلي .

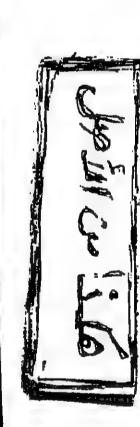
#### اعلان

#### بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ ( قانون معدل لقانون التبغ ) المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٩٤٥ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٩/١ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليسه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٧١) المشار اليه .

رئيس الوزراء بهجت الت**لهوني** 



المادة ٣ – تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بأضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (أ) واعادة تر قيم الفقرات (أ، ب، ج، د، ه، و، ز) منها بحيث تصبح (ب، ج، د، ه، و، ز، ح).

أ – ١ ) يحظر على وزارة المالية/الجارك، الاقتصاد الوطني ، الزراعة وموظفي وزاراتهم وكذلك موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي والاتحاد التعاوني المركزي زراعة التبغ .

٢ ) كما يشمل الحظر الاشخاص الذين ليس لديهم أراضي صالحة لزراعة التبغ أو خبرة كافيــة تقررها اللجنة الفنية .

المادة ٤ ــ تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلي بأعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرات التالية اليها : ــ

ب - يؤلف مجلس الوزراء لجنة فنية من ممثلين عن وزارات المالية / الجارك والاقتصاد الوطني والزراعة
وعن وسسة الافراض الزراعي والانحاد التعاوني المركزي بالاضافة الى مندوب عن شركات
السجاير ينسبه وزير الاقتصاد الوطني و مندوب عن المزارعين ينسبه وزير الزراعة وينسب تعيين
هذه اللجنة الى مجلس الوزراء وزير الاقتصاد الوطني .

يكون النصاب قانونياً بخضور خمسة أعضاء من اللجنة وتصدر اللجنة قراراتها بالاجماع أو بالاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين على ان لا يقل عدد الاعضاء الذين يوافقون على القرار عن اربعة . يرأس اللجنة العضو الاعلى درجة من بين ممثلي الوزارات ويكون مقرها في وزارة المالية/الجمارك:

ج – تختص اللجنة الفنية يما يلي : ـــ

 التنسيب الى وزير الاقتصاد بتحديد المساحات التي تلزم لزراعتها تبعاً للسوق المحلي على أساس حاجة شركات صنع السجاير والمساحات اللازمة للتصدير للخـــارج بحسب تقدير وزارة الاقتصاد الوطني .

٧ ) تنسيب المناطق التي يسمح باازراعة فيهافي ضوءالاعتبار اتالفنية التي تقتضيها الزراعةوالصناعة.

وضع المواصفات التي تصنف الشركات بموجبها التبغ الذي تشتريه من المزارعين على انتحدد
اصنافه بأربع درجات فقط . ويتلف تحت اشراف السلطة اي تبغ يقدمه المزارع للشركات
اذا كان دون مستوى الدرجة الرابعة .

التنسيب الى وزير الاقتصاد الوطني موسميا أو عند الاقتضاء بتحديد سعر لكـــل درجة من أصناف التبـــغ المباع من المزارعين للشركات على اساس التكاليف الزراعية . ويقرر مجلس الوزراء هذه الاسعار بناء على تنسيب من الوزير .

الحت بين برط ال

وزير الاقتصــــاد وزيــــــر وزيـــــر رئيــــــني العدليـــــة الماليـــــة الــــــوزرا حاتم الزعبي سمعان داود هاشم الجيوسي بهجت التلهوني

المادة ٦ ــ تعدل المادة ( ٤٠ ) من التمانون الاصلي باضافة عبارة( أويعفي عنها ) الى نهاية البند ( أ )من الفقرة(١ )منها .

«وللسلطة انتطلع علىجميع قيود ووثاثق الشركة المتعلقة بعلاقاتهامع المزارعين تنفيذا لاحكام هذا القانون» .

المادة ٥ ــ تعدل المادة ( ٢٢ ) من القانون الاصلي بأضافة ما يلي الى الفقرة ( ٤ ) منها : ـــ

1978/4/40

Spill Consta

غمالليز للعك منك الملك للادون الحائمة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة: ــــ

# قانون معدل لقانون صندوق قروضالبلديات والقرى

المادة ١ – يسمني هذا القانون ( قانون معدل لتمانون صندوق قروض البلديات والقرى لسنسـة ١٩٦٨ ) ويقرأمع النَّانُونَ رَقَمُ( ٤١ ) لَسَنَة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به تاريخ نشره في الحريدة الرسمية .

المادة ٢ – يلغى ماجاء في المادة ( ١١ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : –

تحدد شروط تعيين موظفي الصندوق والاشراف عليهم وعزلهم واختصاصاتهم واجازاتهم ومكافآتهم وسائر ما يتعلق بهم من الشُّؤون بنظام يضعه المجلس بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٣ ــ يلغى ماجاء في المادة ( ١٢ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ـــ

### المادة ( ۱۲ )

 لتحق جميع موظفي صندوق قروض البلديات (مجلس الاعمــــار) والاصلاح الريفي (مؤسسة الاقراض الزراعي ) المصنفين وغـــير المصنفين بالصندوق على أن تكون خدماتهم فيه استمرارا لخدماتهم السابقة ، ويعتبر الموظفون المصنفون خاضعين للتقاعد بموجب قانون التقاعد المدني رقم ( ٣٤ ) لسنة ١٩٥٩ أوأي تعديل يطرأ عليه أو تشريع يحل محله .

ب ــ يتحمل الصندوق العائدات التقاعدية عن خدمات الموظفين المصنفين السابقة بمقتضى الفقرة (أ)

ج – يتولى الصندوق حسم عائدات التقاعد عن رواتب موظفيه وتوريدها الى صندوق الخزينة .

د ــ تكون الحزينة ملزمة بدفع رواتت التقاعد الى مستحقيها وفقا لقانون التقاعد .

قانون رقم ( ٤١ ) لسنة ١٩٦٨

الحكومسة والخزينة والبلديات والغرف التجارية والصناعيه والمؤسسات العامةالاخرى التي تشرف عليها الحكومة من أي نوع كانت .

تحدد علاوات المجلس بقرار منه بحيث لا يزيد مجموع ما يتقاضاه العضو عن ثلاثماية دينار في السنة .

يعفى الصندوق من رسوم الطوابع والرسوم والضرائب المالية المبا شرة وغير المباشرة العائدة لجميع دوائر

المادة ٥ \_ تعدل المادة (١٧)من القانون الاصلي بأضافة العبارة التالية اليها مباشرة بعد عبارة المدير العام الواردة فيها : --

المادة ٧ ــ يعاد ترقيم المادة ( ٢٤ ) من القانون الاصلي برقم ( ٢٥ ).

المادة ٦ ــ يضاف الى القانون الاصلى المادة الجديدة التالية برقم ( ٢٤ ) : –

( مرتين في الشهر على الاقل ) .

1931/4/40

اَدة ٤ ــ يلغى ماجاء في المادة ( ١٣ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي : ـــ

المادة ( ۱۳ )

المادة ( ۲٤ )

المستريط المال

ـــة رئيس الـــــــوزراء ووزيـــر الخارجيــــة الاشغال العامـــــة بهجت التلهوني احمد طوقان هاشم الجيوسي بشاره غصيب وزيـــر دولة لشـــؤون الرثاسة وزير دولسة لشؤون الرئساسة ووزيســـر الانشاء والتعمـــير سمعان داود عاكف الفايز حازم نسيبه الاجتماعيـــة والعمــل صبحي امين عمرو امين يونس الحسيني صالح برقمان وزيــــــر وزيــــر الثقافة والاعــــلام وزيــــر دولــة الاقتصــــاد الرطـــني والسياحــة والآثــــار التربيــــة والتعلـــــيم للشسؤون الخارجيسسة صلاح ابو زیه حاتم الزهبي محمد اديب العامري عبه المنعم الرفاعي وزيــــــــر وزيـــــــــر وزيـــر داخلية للشؤون البلدية والقروية وزير الاوقاف والشؤون ووزيسر دولمة لشرؤون الرئساسة والمقسدسات الاسلامية عبد الحميد السائح احمد فوزي حابس المجالي سامي ايوب

### تحداظمية للفلك ملك الملكة للفارونية المحائمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/٣/٣٠ ، نأمر بوضع النظام التالي : ــ

نظام رقم (۱۳) لسنة ۱۹۲۸

## نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

00-14-00

المادة ١ ... يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الحدمة المدنية لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ المادة ١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تلغى المادة (١٤) من النظام الاصلي .

المادة ٣ ــ تعدل المادة (١٧) من النظام الاصلي باضافة عبارة (والمستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء) قبل كلمة (وانحافظ) الواردة في الفقرة (ب) وشطبها من آخر الفقرة (ج) منها .

أذادة ٤ - تعدل المادة (٢٩) من النظام الاصلي / -

١ \_ بحذف ما ورد في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي /\_

« ب 🗕 لايجوز ان يكون للتعيين والتصنيف وتعديل الوضع والترفيع مفعول رجعي α 🗻

٧ \_ باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها بعد الفقرة (ب) مباشرة /-

و ج \_ يستثنى من احكام الفقرة (ب) السابقة التعيين في وزارة التربية والتعليم اذا تم خلال مدة لاتزيد على سبعين يوما من تاريخ المباشرة في العمل والتصنيف اذا تم خلال السنة المالية المعمول بها يحيث لايعود بمفعول رجعي الى سنة مالية سابقة ».

٣ ــ باعادة ترقيم الفقرة (ج) بحيث تصبح (د) .

المادة ٥ ــ تعدل المادة (٤٦) من النظام الاصلي بحدف عبارة (جيد جيدا) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (جيد).

المادة ٦ ـ يلغى ما جاء في المادة (٩١) من النظام الاصلي حسبا عدلت بالنظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٧ ويستعاض عنه يما يل /--

أ \_ لا يجوز جمع الاجازات السنوية لاكثر من سنتين .

ب ــ تحسب المدة التي يستحق الموظف اجازة عنها ابتداء من اول كانون الثاني من كل سنة .

ج ــ يجوز اعطاء المُوظف اجازته السنوية كاملة في اي وقت من السنة اذا سمحت ظروف العمل بذلك .

# نحق السيق للفعل ملك المملكة للعالاني المعاتمة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجاسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : \_

قــانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون المالكين و المستأجرين

00-10-00

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٨) ويتمرأ مع قانون المسالكين والمستأجرين رقم ( ٦٢ ) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليسه مسن تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : – « باستثناء المنشآت ذات الصفة العامة التي يملكهـــا او يتصرف بهـــا مجلس بلدي او قروي كالمنتز هـــات والاسواق العامة » .

الحنين بطسلال

1971/4/40

رئيس الــــــوزرا بهجت التلهوني وزيـــــــــر العدليـة سمعان داود



المادة ٧ ــ يلغى ما جاء في المادة (١١٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي / ــ

تعتبر اية مــكافأة او تعويض او اجر تقرر دفعه اية مؤسسة او شـــــركة او هيئة لاي موظف لقاء اية اعمال قام بتأديتها بحـــكم القانون او بتـــكليف من مجلس الوزراء او بتـــكليف خاص من المؤسسة او الشـــــركة او الهيئة التي يعمل الميها ايرادا للخزينة ويعطى الموظف ذو العـــــلاقة بقرار من مجلس الوزر مــكافأة لا تزيد على (٣٠٠) دينار في السنة مهما كــانت الخدمات وعدد الشركات او المؤسسات او الهيثات التي يعمل لديها .

المحتين بطسلال

1971/4/4.

الاشغال العامـــــــة بشاره غصيب

هاشم الجيوسي

وزير دولسة لشؤون الرئاسسة ووزير الانشساء والتعميسر

وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزيسر المواصسلات عاكف الفايز

امين يونس الحسيني

محمد اديب العامري

وزير داخلية للشؤون البلديــــة والقروية ووزيسسر دولسة لشؤون الرئساسة احمد فوزي

والسياحـــه والاثــــــار حاتم الزعبي صلاح ابو زید

صبحي امين عمرو

حسن الكايد

بهجت التلهوني

سمعان داود

وزير الثقافــة والاعلام

رثيس الـــوزراء احمد طوقان

حازم نسييه

وزير الشؤون الاجستهاعية والعملو وزير الزراعة بالوكالة صالح برقان

وزيـــــر دولــة عبد المنعم الرفاعي

وزير الاوقاف والشؤون والمقسلسات الاسلامية عبد الحميد السامح

حاتم الزعبي محمد اديب العامري

وزير داخلية للشؤون البلديــة والقروية وزير الاوقاف والشؤون ووزيـــــر دولــة لشؤون الرئاسة والمقـــدسات الاسلاميــة احمد أوزي

سامي ايوب

بشاره غصيب

صالح برقان

للشؤون الخارجيـــــة

عبد المنعم الرفاعي

حازم نسيبه

نحداثسيت للفعل منكرك المنكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة ٨٠ من قانون الجيش العربي رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٣ نأمر بوضع النظام الآتي : –

1974/4/46

نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام عماوات ضباط سماح الجو الملكي الاردني

المادة ١ \_ يسمى هذا النظام ( نظام علاوات ضياط سلاح الجو الملكي الاردني لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ١٠١ ) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظـــام واحد ويعمل بـــهمن تــــاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ \_ تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي باعتبار ما جاء في الفتمرة (أ) منها بند (١) وأضافـــة البند (٢)

٧ \_ كل طبيب طيار عند انتهاء التدريب المقرر له كطبيب طيار سواء اكان ذلك محليا ام في الحــــارج عندما يحصل على شعار جناح الطيران يعطى علاوة طيران شهرية مقدارها ثلاثون دينارا بغضالنظر عن رتبته وتقطع هذه العلاوة عن الطبيب الطيار اذا تم نقله من سلاح الجو الملكي .

احتين بطسلال

بهبجت التلهوني

صيحي امين عمرو

والسياحة والآثـــــار

صلاح ابو زيد

سمعان داود

ووزيسسر الخارجيسة ..... رئيس الــــوزراء الاشغال العام\_\_\_\_ة هاشم الجيوسي احمد طوقان وزيـــر دولـــة لشؤون الرئاسة وزيسر دولسة لشؤون الرثاسة ووزيــــر المــواصــلات ووزيسر الانشساء والتعمسير عاكف الفايز وزيـــــــر الشـــؤون وزيـــ الاجسماعيسة والعمسل حسن الكايد امين يونس الحسيني وزير الثقافة والاعسلام وزيــــر دولــة وزيــــ

الاقتصاد الوطاني

عد الحميد السائح